وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامـــعـــة الشيخ العربي التبسي –تبسة–
الكلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين:علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قســـــــــــــــــم: العلوم الاقتصادية

مطبوعة في مقياس الاقتصاد البنكي

موجهة: لطلبة السنة الثالثة ليسانس
تخصص: نقدي وبنكي

من اعداد الدكتور:
براهمي خالد

2023//2022

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	أ
مقدمة	01
المحور الاول: مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي	04
اولا: ماهية الوساطة المالية	04
ثانيا: مدخل مفاهيمي للبنوك	08
ثالث: تصنيفات البنوك	19
رابعا: الاسئلة والتقييم	23
المحور الثاني: وظائف البنك التجاري واهدافه	25
اولا: اصل تسمية البنوك التجارية	25
ثانيا: العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية	26
ثالثا: الاهداف الرئيسية للبنوك التجارية	26
رابعا: الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية	28
خامسا: الاسئلة والتقييم	37
المحور الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية	39
اولا: عموميات حول البنك المركزي	39
ثانيا: وظائف البنك المركزي	43
ثالثا: عموميات حول السياسة النقدية	44
رابعا: دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية	46
خامسا: الاسئلة والتقييم	53
المحور الرابع: ميزانية البنك التجاري	55
اولا: عموميات حول النظام المحاسبي البنكي	55
ثانيا: عرض القوائم المالية للبنك التجاري	57
ثالث: الاسئلة والتقييم	68
المحور الخامس: تقييم اداء البنوك التجارية	70
اولا: ماهية التحليل المالي في البنك	70
ثانيا: اختيار اساليب التحليل المالي وادواته	73
ثالثا: النسب المستخدمة في التحليل المالي للبنوك	74
رابعا: الاسئلة والتقييم	86
المحور السادس: الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي وانواع البنوك	88
اولا: الاتجاهات الحديثة للنشاط البنكي	88
ثانيا: اهم انواع البنوك الحديثة	91
ثالث: الاسئلة والتقييم	125
قائمة المراجع	127

مقدمة:

تعتبر الحاجة إلى التمويل مطلبا ضروريا في ظل التطور الاقتصادي الذي نعيشه اليوم، وان هذه الحاجة تنشأ بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز وقد تكون بالتمويل المباشر، او عن طريق تدخل طرف ثالث يسمى الوسيط وهذا ما يعرف بالوساطة المالية، وقد تطورت هذه الحاجة مع تطور مفهوم المشكلة الاقتصادية مما نتج عنه تطورا مذهلا في اساليب التمويل منها المباشر والغير المباشر.

في ظل الجهاز المصرفي تحتل البنوك التجارية اهمية كبيرة بعد البنك المركزي، اذ تمثل البنوك التجارية الركيزة الأساسية لهذا الجهاز وهي أقدم البنوك من حيث النشأة، وقد تطورت بشكل كبير واخذت عدة اشكال حيث كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها البسيطة، ممثلة في تعاملات كبار التجار والمقرضين والصاغة.

تزداد اهمية البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات الكبيرة، حيث تقوم بتمويل الاقتصاد الوطني بتقديم القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية المختلفة كلما نما واتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك حسابات البنوك وتعددت خدماتها، خاصة في ظل الرقمنة تطورت بشكل مذهل مما ساهم في تفاقم راس مالها وتنوعت خدماتها, وتيسرت تعاملاتها.

المحور الأول:

مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي

المحور الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي

أولا: ماهية الوساطة المالية

ويمكننا التطرق الى ماهية الوساطة المالية من خلال النقاط التالية:

1. مفهوم الوساطة المالية

يتضح لنا مفهوم الوساطة المالية من خلال التالي:

1.1. تعريف الوساطة المالية:

"هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين و المقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المال إلى أصحاب العجز المالي، من خلال تعبئة الادخار (الفوائض المالية) من الأفراد و المؤسسات، و منحها على شكل قروض لأصحاب العجز المالي. و تعتبر الوساطة المالية من أهم الوظائف البنكية فهي بالإضافة إلى تسهيل الجمع بين طرفين متناقضين من حيث السيولة و الربحية و أطراف العلاقة. المخاطر تعتبر صانعة للتمويل، والوساطة المالية لها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع"[1].

[1] بوسنة كريمة، **البنوك الأجنبية كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –دراسة حالة البنوك الفرنسية-**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية, كلية العلوم الاقتصادية، ، جامعة تلمسان، الجزائر،2011/2010, ص 06.

1.2. الدواعي والأسباب

واهمها النقاط التالية [2]:

- إن السبب والأساس لوجود هذه الأجهزة ة هو وجود وحدات تتمتع بالفوائض المالية في أي مجتمع مالي، يعني وجود من يرغب في أن ينفق أقل من دخله وهم الوحدات المدخرة والمتمثلة في القطاع العائلي، وفي المقابل وجود من يريد ان ينفق اكثر من دخله وهم رجال الأعمال والمستثمرين، بمعنى اخر ان أجهز ة الوساطة المالية توجد وتنشط عندما يكون توزيع الأنفاق في مجتمع ما متزامن مع توزيع الدخل.
- وأيضا الذي يشجع على وجود الوساطة المالية هو وجود فوائض لدى فئه معينة من الأعوان الاقتصاديين يرغبون في الحصول على عوائد مقابل تأجيل استهلاكهم، أي استثمار فوائضهم والربح من تأجيل الأنفاق، من جهة أخرى ان تتوفر لديهم استثمارات خاصة أو آلية وأفكار للاستثمار، بالمقابل وجود فئة هي المستثمرين لديهم آليات و طرق خلق الثروة، لكن ينقصهم التمويل اللازم لذا تقوم مؤسسات الوساطة المالية بالربط بين الطرفين نظرا للثقة التي تحظى بها هذه المؤسسات لدى الجمهور.

[2] عمي سعيد حمزة، **محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي**، موجهة لثالثة ليسانس، تخصص نقدي وبنكي، قسم الاقتصاد، جامعة غرداية، الجزائر، 2021-2022، ص ص 09 -10.

- كذلك تقوم الأجهزة المالية بتقديم الخدمات المالية بشكل أكثر كفاءة مما لو قام كل من المقرض والمقترض النهائيين بالتعامل المباشر، بحيث أن البنوك تتمتع بميزة اقتصاديات الحجم، كما انه لديها القدرة على الحصول على المعلومات الكافية، مما يساهم في رفع كفاءة السوق، من خلال زيادة عمليات القرض والاقتراض ويسمح ذلك من التقليل من تكاليف المعاملات وتخفيض المشكلات المتعلقة بعدم التأكد الذي يصاحب العمل المصرفي.

3.1. طبيعة الوساطة المالية

هي عبارة عن قناة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، وبهذه الطريقة تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما وأهدافهما المستقبلية، وهما :

- أصحاب الفائض المالي.
- أصحاب العجز المالي.

4.1. مبررات الوساطة المالية

واهمها التالي:

- صعوبة تلاقي طرفي التمويل المباشر.
- صعوبة التوافق الزمكاني بين الطرفين.

- عدم مقدرة المقرض على تقدير كل المخاطر، مما يضعف الاستخدام الأمثل للأموال.

4.1. أهمية الوساطة المالية

وتتمثل في النقاط التالية:

- **أصحاب الفائض المالي:**

- مصداقية الوسيط مضمونة، الشيء الذي يوفر الأمان والحفظ للمودعين.

- تجنب خطر عدم التسديد.

- تجنب الجهد والوقت الضائعين في البحث عند المقترضين المحتملين.

- **أصحاب العجز المالي:**

- توفير السيولة في الوقت المناسب.

- تجنب الوقت والجهد الضائعين في البحث عن المقرضين.

- تخفيض تكلفة الاقتراض.

- **للمؤسسات الوسيطة ذاتها:**

-تستفيد من موارد غير ذاتية، وتكلفتها متدنية غالبا أو معدومة عند الودائع الجارية حسب معظم الأنظمة النقدية العالمية.

- إنشاء نقود الودائع، فنتيجة للودائع تتوسع قدرته على منح القروض.

- **للاقتصاد الوطني ككل:**

من خلال تعبئة المدخرات المختلفة الأحجام والآجال الزمنية وتحويلها إلى قدرات تمويلية واستثمارية داعمة للنمو الاقتصادي، مما يُغني عن اللجوء إلى الإصدار النقدي أو إلى الاستدانة الخارجية أو إلى رفع معدلات الضرائب والرسوم.

ثانيا: مدخل مفاهيمي للبنوك

1. نشأة البنوك

تعود اول العمليات المصرفية إلى عهد بابل وذلك في الألف الرابع قبل الميلاد، أما عند الإغريق فقد عرفوا هذه العمليات قبل الميلاد بأربعة قرون، اذ تعتبر البنوك بشكلها الحالي ظهرت في الفترة الأخيرة من القرن الثالث عشر بعد ازدهار المدن الإيطالية على إثر الحروب الصليبية فقد تطلب تلك الحروب نفقات طائلة ما ترتب عنه تكدس في الثروات وهذا ما أدى إلى ظهور فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات رسمية، ثم ظهرت شهادات الإيداع لحامله والذي انبثق منها الشيك والبنكنوت (النقود الورقية) بشكله الحديث كما أن الصيارفة لم يكتفوا بمجرد القبول بالودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم بإقراضها مقابل فوائد محدودة وفي أواخر القرن السادس عشر أنشئت بيوت الصرافة الحكومية تقوم بحفظ الودائع وهكذا تطورت الممارسات

المالية بين بيوت الصرافة والبنوك بحيث يعود،[3] "إنشاء أول بنك في مدينة البندقُّية عام 1157، ثم بنك برشلونة بإسبانيا عام 1401، ثم بنك ريالتو بالبندقُّية عام 1587، وبنك أمستردام عام 1609، وبنك هامبورج عام 1619، وبنك انجلترا عام 1694 وبنك فرنسا عام 1800، كما كان أول ظهور للشيك في انجلترا عام 1659، وظهور أوراق البنكنوت اول مرة في أوربا عام 1661 وكان ذلك في السويد "[4].

ومنذ القرن 18م زاد عدد البنوك في أوروبا وزادت وظائفها (التسهيلات الائتمانية، الإقراض ...)، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط والطويل الأجل والذي واكب الثورة الاقتصادية التي شاهدتها أوروبا ومع مطلع القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو الشراكة وقد صاحب ذلك ازدياد تدخل البنوك في تنظيم أعمال البنوك واقتصر إصدار الأوراق النقدية على البنوك المركزية والتي تأخر ظهورها نسبيا في حدود القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر وتضمن نشاطها إصدار النقود وتولي الأعمال المصرفية الحكومية إلى جانب دورها الرقابي[5].

---

[3] شاكر القزويني. **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ط (04)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2003، ص: 25-28.

[4] بن عبيد فريد, **مطبوعة في مقياس الاقتصاد البنكي**, ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي, قسم الاقتصاد, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, 2015-2016, ص 03

[5] شاكر القزويني, **مرجع سابق**، ص: 25-28.

2. تعريف البنك

1.2. لغة:

- لفظ مشتق من : **Bonco** المصطبة، المائدة، مكان المتاجرة بالنقود .
- المصرف: مصدره الصرف أي مبادلة المعادن النفيسة ببعضها البعض .

2.2. اصطلاحا:

البنك (في شكله الأول وهو التجاري) هو مؤسسة تتاجر بالديون، حيث تتلقى الودائع من بعض عملائها، لتقوم بإقراضها للبعض الآخر، مقابل استحقاق فائدة متفق عليها.

البنك هو مؤسسة مهنتها الأساسية والعادية الحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع وفي شكل آخر، تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية[6].

3. النشاط المصرفي في ظل النظرية الاقتصادية الكلاسيكية

ويتمثل من خلال نظرية القرض التجاري Commercial loan theory وهي أول نظرية في هذا المجال، حيث نشأت متأثرة بالفكر الكلاسيكي:

---

[6] بخزاز يعدل فريدة. **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ط (04)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص: 62.

- للحفاظ على سيولة البنك وسلامة مركزه المالي: يقتصر نشاطه على تقديم القروض قصيرة الأجل، موسمية، متكررة ومتناسبة مع تقلبات النشاط وأسعار الفائدة؛ مع تجنب المساهمة في الاستثمار.
- موارد البنك التجاري تستحق عند الطلب أو خلال فترة قصيرة، لذا توجه إلى الإقراض قصير الأجل، كما أن ملكية الودائع للغير يفرض استخدامها في تمويل سلع حقيقية تضمن استرداد قيمتها.
- التصفية الذاتية Self-liquidation: تسديد القرض يتحقق من الموارد التي يولدها استعماله في إنتاج وتسويق سلع حقيقية، حيث أن قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القرض.

4. الدور الاقتصادي للبنوك التجارية

ويتمثل هذا الدور في مايلي:

- توفير التمويل الكفيل في ظل ديناميكية النشاط الاقتصادي وذلك باستمرارية العملية الإنتاجية، مع استرجاع الأموال الممنوحة في تواريخ استحقاقاتها.
- إقراض المؤسسة المنتجة، التي تستخدم القرض في تغطية تكاليف الإنتاج ومنها أجور ورواتب عمالها عبر حساباتهم البنكية .
- تسديد المؤسسة للقرض البنكي مع فوائده المستحقة، وذلك باستخدام العوائد المتأتية من بيع منتجاتها.

- إنفـاق العمـال لـدخلهم فـي الاسـتهلاك، وادخـار الفـائض لـدى البنـك، ليستخدمه في توسيع القدرات الاستثمارية لمؤسستهم.

5. المبادئ التي تضبط العمل المصرفي

ومن اهم المبادئ مايلي[7]:

1.5. السرية المصرفية

إن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة، فالمودع حينما يودع أمواله بالبنك إنما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته التي تعد من أسراره الخاصة، فلا يجوز للبنك أن يفصح عنها وإلا انصرف عنه المودعون، وكذلك فإن من المقترضين من البنك يعتبرون حاجتهم إلى القرض سرا خاصا بهم، والإفصاح عنه تضر بسمعتهم المالية وتزعزع الثقة فيهم، لهذا فإن التزام البنك بالسرية في معاملاته إنما هو التزام عام تقتضيه أصول المهنة، حيث لا يجوز للبنك أن يمد أي شخص كان ببيانات عن أحد المتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير، ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانا عن أحد المتعاملين مع البنك.

[7] بوالكور نور الدين، **الاقتصاد البنكي**، مطبوعة مطبوعة موجهة لسنة ثالثة نقدي وبنكي، قسم الاقتصاد، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2020-2022، ص ص 11-13.

2.5. المعاملة الحسنة

إن المعاملة الحسنة التي يلقاها عميل البنك من العاملين فيه هي الأساس في تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم، وهي التي تجذب العميل إلى التعامل مع بنك بذاته ما دامت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة، وواجب البنك أن يعني عناية فائقة باختيار العاملين فيه ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه، ويجب أن يكون المصرفي صريحا وحازما في تقريره للأجور متقد الذاكرة وقوى الملاحظة حتى يستطيع أن يحكم بسرعة على أحوال العميل، ويجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول لا دون حرج، مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل، ويجب أن يتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه، كذلك فإن نبرة الإخلاص في صوت المصرفي، وما يبديه من شعور بالحرص على مصلحة عملائه لها أثر خاص على العميل.

3.5. الراحة والسرعة في العمل

إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد عليه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء، من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقاء وقت الانتظار فضلا عن استخدام أجهزة تكييف الهواء، وليس معنى العمل على راحة العملاء أن يتقاعس العاملون في البنك عن تلبية طلباتهم بالسرعة الواجبة، فالمتردد على البنك يهمه أن ينصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار، لهذا يجب أن توضع

الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيد أو تسويف، ومما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات، وتحقق الدقة في تلك البيانات وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم في أقصر وقت وتتيح الاتصالات السريعة مع الفروع أو المراسلين.

4.5. كثرة الفروع البنكية

إن البنوك عامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه، وكثرة الفروع وانتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة، مثل :

- تيسير على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال .
- البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع.
- توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة فإذا كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع

الموجود بهذه المنطقة وحده، ويمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى.

- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات.

6. خصائص الخدمات البنكي

تتميز الخدمات البنكي بمجموعة من خصائص نوجزها كمايلي:

6.1. الخدمة غير ملموسة

معنى بأن ذلك الخدمة البنكي ليس لها تجسيد مادي، وبالتالي لا يمكن إدراكها بالحواس ، وبناء على ذلك فإنه لا يمكن نقلها أو تخزينها أو تعبئتها وفحصها قبل الشراء.

2.6. تعدد وتنوع الخدمات البنكي

يتعين على المصرف تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات البنكي تلبي التي تنوع احتياجات الزبائن من الاحتياجات .

3.6. امكانية قياس الأداء

كأن يقاس مثلا بعدد التجار الذين يقبلون التعامل ببطاقات الائتمان والزبائن من الاحتياطات التمويلية.

4.6. ظروف التشغيل

ويتطلب نوع وكيفية استعمال الخدمة البنكية في ظل ظروف التشغيلية التي ستعمل فيها والائتمانية باختلاف أنواعهم ، وتواجدهم الجغرافي.

5.6. الخدمة البنكية لا يمكن تجزئتها

لا يمكن تجزئة الخدمات البنكية قبل شرائها أو استخدامها، كما لا يمكن نقلها أو تحريكها.

6.6. الانتشار الجغرافي

من مميزات الخدمة البنكية سرعة الانتشار من خلال فتح أكبر عدد من الفروع البنكية.

7.6. صعوبة تقييم الخدمات البنكي

يصعب لمس خصائصها المادية المنفعية، وبالتالي فإن الزبون لا يستطيع تقييم شرائه للخدمة البنكية، وهذا يؤثر على المزيج التسويقي للخدمة البنكية.

8.6. التشابه والنمطية

مـثلا الخـدمات البنكيـة التاليـة تكـاد تكـون نمطيـة فـي مصـارف مختلفـة : الحساب الجاري ، القروض بمختلف.

9.6. صعوبة التمييز في الخدمة البنكي

لا تختلـف الخدمـة البنكـي إلا حـدود قليلـة جـدا، ولهـذا فإنهـا تتصـف بعـدم اختلاف في أنواعها، وكذلك لا يمكن شراء الخدمات بغرض إعادة بيعها.

7. تقسيمات الخدمات البنكية

يمكن تقسيم الخدمات البنكي إلى[8]:

1.7. الخدمات البنكية بالتجزئة

وتشمل الخدمات البنكية بالتجزئـة عرض الأدوات الادخاريـة والوسـاطة فـي الأنشـطة المرتبطـة بـالأوراق الماليـة، وقـروض المسـتهلكين وتمويـل الإسـكان وخدمات المدفوعات، ومجـال من واسـع الخـدمات الاستشـارية، هذا ويعد النـوع مـن الخـدمات البنكيـة عنصـرا رئيسـيا فـي صـناعة الخـدمات الماليـة فـي معظـم البلدان ويلعب دورا أساسيا في تعبئة الموارد المالية.

---

[8] ضيف احمد، **الاقتصاد البنكي المعمق**، مطبوعة موجهة للماستر اولى نقدي وبنكي، قسم الاقتصاد، جامعة البويرة، الجزائر، 2020-2021، ص 06-07.

2.7. الخدمات البنكية بالجملة

تعد أسواق الخدمات البنكية بالجملة من الأسواق شديدة المنافسة، حيث تتمتع الشركات بقدر من كبير المرونة في اختيار العمليات البنكية، وكذلك شهدت هذه الأسواق في السنوات الأخيرة طلبا متزايدا على الخدمات المرتبطة بالأصول والخصوم، والذي أدى تقديمها إلى ظهور الكثير من المستحدثات المالية أدت إلى زيادة استخدام الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.

3.7. الخدمات البنكية المرتبطة بالأوراق المالية

تشمل هذه الخدمات أنشطة مثل عمليات الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية، خدمات السمسرة، والتعامل في السندات، إدارة المحافظ المالية، والخدمات المرتبطة بتطوير منتجات مالية، وقد أصبح قطاع الخدمات المرتبطة بالأوراق المالية من أكثر قطاعات الخدمات المالية ديناميكية في السنوات الأخيرة .

4.7. الخدمات البنكية بين البنوك

يقصد بسوق بين ما البنوك تلك السوق التي تتعامل فيها البنوك مع بعضها البعض، فبعض البنوك يكون لديها ودائع عن تزيد حجم الأموال المطلوبة للاقتراض والعكس صحيح، وتقوم سوق ما بين البنوك بعلاج هذه الإختلالات

من خلال إتاحة طرف يستطيع من خلالها البنك الذي لديه ودائع كبيرة تحويلها إلى البنوك الأخرى التي لديها طلبات قروض كثيرة .

5.7. الأنشطة المالية الدولية

أدى تسارع عملية تدويل الأنشطة البنكية المرتبطة بالأوراق المالية نمو إلى الخدمات المالية الدولية نموا سريعا، وتشمل الخدمات المالية الدولية أنشطة تقليدية مثل تمويل الصادرات والواردات والتعامل في الصرف الأجنبي، وتشمل أيضا أنشطة السندات والعملات في الأسواق الأوروبية.

ثالثا: تصنيفات البنوك

واهمها[9]:

1. من حيث طبيعة البنك

1.1. البنك المركزي

هو المؤسسة التي ترأس النظام النقدي والتي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وكذلك تشرف على الشأن النقدي، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة.

[9] بن عبيد فريد، **مرجع سابق**، ص ص 05-06.

2.1. البنوك التجـــارية

تعرف على أنه وسيط مالي والذي تتمثل في تحوّل الودائـع التـى تتلقاها من الجمهور إلى قروض.

3.1. بنـــوك الصناعة

تتخصـص هـذه البنـوك فـي تمويـل الأنشـطة الصـناعية ، حُـث تقـوم بمـنح القـروض والتسـهيلات الائتمانيـة أو بضـمان أرض المصـنع، والمبـاني المقامـة علُيه، أو الآلات والمعدات الرأسمالية.

4.1. البنوك الزراعية

تختص هذه البنوك بالتمويل الزراعي لغرض التوسع في الزراعـة للحصـول على أكبر إنتاج من المحاصيل الزراعية، كتقديم قروض موسمية قصـيرة الأجـل لتمويـل شـراء البـذور والأسـمدة الخاصـة بالتربـة، وكـذا تقـدُّم قـروض متوسـطة الأجـل لتميُّـل شـراء ألالـت والمعـدات الزراعُـة، كمـا تقـوم بتقـدُّم قـروض طُويلـة الأجل لتمويل شراء بعض الأراضي واستصلاحها.

5.1. البنـــوك العقارية

البنـك العقـاري وهـو الخـاص بـإقراض أصـحاب الأراض لإنشـاء عمـارة علُيها، أومن له عقار لاجل إتمامه، فيعطيهم البنك العقاري قروضـا طوُلـة الأجـل بفائدة مشروطة في عقد القرض تسدد مع أصل القرض.

6.1. بنوك وصناديق التوفُّر

البنـوك والصـناديق التـوفير تقبـل المـدخرات صـغيرة الحجـم وتقـوم بمـنح قروض صغُرة الحجم (السلفة) لجمهور المتعاملين معها.

7.1. البنوك التعاونية

هـي البنـوك التـي تـقدم قروضـا إلـى الجمعيـات التعاونيـة بأنواعهـا المختلفـة الزراعية، الاستهلاكية والحرفية وغيرها.

2. من حيث علاقتها بالدولة

1.2. بنوك القطاع العام

وتعود هذه البنوك ملكيتها كليا الى الدولة.

2.2. بنوك القطاع الخاص

وتعـود ملكيـة هـذه البنـوك كلُّيـة إلـى القطـاع الخـاص، سـواء كانـت علـى شـكل مشروعات فردية أو شركات خاصة.

3.2. بنوك مختلطة

وتكون ملكية هذه البنوك مشتركة بين القطاع العام والخاص.

3. من حيث جنسيتهـــا

1.3. البنوك الوطنية

حيـث ان هـذه البنـوك تعـود ملكيتهـــا إلـى أشـخاص طبيعيـين أو اعتبـاريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنــوك على أرضـها.

2.3. البنوك الأجنبية

وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعاية دولة أخرى غير الدولـة المسـجلة فيها هذه البنوك.

3.3. البنوك الإقليمية

وهــي البنــوك التــي تشــترك ملكيتهـــا عـدد مـن دول المنطقـة معينـة مثـل صندوق النقــد العربي.

4.3. البنوك والصنـــاديق الدولية

وهي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيبات دولٌة كالبنك الدولي.

الاسئلة والتقييم

- ما هي اطراف الوساطة المالية؟
- كيف تتحول الودائع الى قروض؟
- ماذا نقصد ببنوك الودائع؟
- ما الفرق بين خلق النقود واصدارها؟
- هل تتمتع البنوك بحرية مطلقة في انشطتها ولماذا؟
- اذكر عشرة بنوك تنشط في محيطك؟

المحور الثاني:

وظائف البنك التجاري واهدافه

المحور الثاني: وظائف البنك التجاري واهدافه

اولا: أصل تسمية البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية أقدم البنوك تاريخيا على الإطلاق:

- **بنوك تجارية:** تقديم القروض قصيرة الأجل للتجار في بداية قيامها.
- **بنوك ودائع:** أهم مواردها هي الأموال المودعة لديها، وبإعادة إقراض هذه الأموال تكون قد تاجرت بما لا تملك.

ومع تطور النشاط التجاري والصناعي تزايدت أهمية التمويل المصرفي لكافة القطاعات الاقتصادية بقروض مختلفة الطبيعة والآجال.

فالبنك التجاري هو "هيئة متخصصة في خلق وتداول النقود، فهي تجمع مدخرات الزبائن والتي تكون في شكل ودائع، تمنح القروض، وتضمن وسائل الدفع بالإضافة لعرضها للخدمات المالية فهي تضمن للدولة متابعة العمليات المالية والتصدي لجميع العمليات المالية غير الرسمية "[10] .

[10] بوسنة كريمة. **البنوك الأجنبية كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –دراسة حالة البنوك الفرنسية-**، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر،2011/2010.

ثانيا: العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية

1. العوامل القانونية

مراعاة القوانين المدنية، التجارية المصرفية...؛ إذ أن البيئة القانونية التي يعمل بها البنك تحكم موارده وتوجه استخداماته.

2. العوامل الاقتصادية

تأثير البيئة الاقتصادية السائدة من حيث: ديناميكية النشاط الاقتصادي، نمو الادخار، استقرار الخيارات المتبعة في السياسة العامة للبلاد.

ثالثا: الأهداف الرئيسية للبنوك التجارية

وهي كالتالي:

1. هدف السيولة

قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين من جهة، وقدرته على مقابلة طلبات الاقتراض من جهة أخرى.

مدى توفر أصول نقدية جاهزة أو سريعة التحويل إلى نقود دون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير.

نقص السيولة يعني تردد البنك في تلبية طلبات سحب بعض الودائع قد يزعزع ثقة جمهور المودعين به، وتدفعهم إلى المطالبة باسترجاع أموالهم دفعة واحدة مما قد يعرضه لخطر الإفلاس.

2. الربحية

يعد تعظيم الربح الوظيفة الأساسية للبنك التجاري، وذلك من خلال زيادة الإيرادات المحققة وتخفيض التكاليف المدفوعة.

- الإيرادات: فوائد القروض، العمولات والأتعاب المتلقاة، الأرباح المحققة من بيع الأصول، المتاجرة بالعملات وبالأوراق التجارية والمالية.
- التكاليف: فوائد الودائع، والعمولات المدفوعة للمؤسسات المالية الأخرى، التأمين، المصاريف الإدارية المختلفة.

ولأن التكاليف ثابتة عموما، يسعى البنك لزيادة الإيرادات لتعظيم الأرباح المحققة.

3. الأمـــان

يوظف البنك التجاري أمواله في إطار عنصري "الآجال والضمانات"، حيث يسعى للتأكد من تعظيم أرباحه وتخفيض مخاطره، بما يكفل الحفاظ على ثقة عملائه وسلامة مركزه المالي، وعليه فإن للأمان بعدين:

- **أمان المودعين:** الحفاظ على الودائع وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر المتوقعة، بحيث لا تتجاوز مقدار رأسمال البنك حتى لا تمتد لأموال المودعين.
- **أمان البنـــــــك:** ثقته في استعادة القروض الممنوحة في تواريخ استحقاقها، مما يستلزم تبني سياسة إقراضية رشيدة.

رابعا: الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية

1. قبول الودائع

1.1. تعريف الوديعة

تعرف الودائع على أنها " دين بذمة المصرف, أي رصيد موجب للمودع"[11], كذلك "من جهة أخرى, فان الوديعة لا تعني تحويلا للملكية, أي ملكية النقود, فهي دائما لصاحبها, تخلى عن التصرف فيها بصفة مؤقتة, وقد نقل حق التصرف فيها, ولكن بشكل مؤقت أيضا إلى البنك, فهذا الأخير من حقه استعمال هذه الودائع, ولكن في الحدود التي تسمح له بها عمليات السحب المحتملة من طرف أصحابها".[12]

---

[11] شاكر القزويني, **محاضرات في اقتصاد البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, الطبعة الخامسة, 2011,ص 77.

[12] الطاهر لطرش, **تقنيات البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الرابعة, 2005, ص ص 25 .26

وتعتبر الودائع أهم موارد البنك التجاري, حيث تمثل نسبة هامة من إجمالي موارد البنك, وهي عدة أنواع وكل نوع له خصائصه يتميز بها عن الأخرى (ودائع جارية, ودائع لآجل, ودائع بإخطار, ودائع التوفير...الخ).[13]

الوديعة هي " كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك لفترة زمنية معينة على سبيل الحفظ أو التوظيف، وتتجسد غالبا في شكل نقود قانونية، رغم أنها يمكن أن تأخذ أشكالا أخرى."

- البعد الزمني للوديعة.
- الحيـــازة والملكيـــة.

2.1. أنـواع الودائـع

1.2.1. الودائع الجارية (تحت الطلب)

تظل تحت طلب أصحابها وتصرفهم، حيث يمكنهم سحبها في أي وقت ودون إشعار مسبق. في المقابل، لا يمنح البنك لأصحابها أية فوائد، رغم قدرته على استعمالها في الإقراض.

2.2.1. الودائـع غيـر الجاريـة

1.2.2.1 الودائـع لأجـــل

[13] سحنون محمد, **مرجع سابق**, ص 77.

توظيفـات سائلـة قصيـرة الأجـل، تجمـع بين خاصيتي التوظيـف والسيولـة .

2.2.2.1 الودائع الادخارية

عملية ادخار حقيقي نظرا لطول مدة إيداعها والعائد المنتظر منها، إذ أنها تبقى في حوزة البنك لفترة طويلة وغير قابلة للسحب.

1.2. أهميـة الودائـع

وهي كالتالي:

1.3.1 بالنسبـة للأفـراد

واهمها النقاط التالية:

- الحفاظ على أموالهم من الضياع والتلف والسرقة.
- فتح آفاق للتوظيف الاقتصادي المدروس للأموال .

2.3.1. بالنسبة للاقتصاد

واهمها النقاط التالية:

- إعادة رسكلة الأموال دون اللجـــوء إلى التمويل التضخمي للاقتصاد.
- ضمان فعالية عمليات التمويل من حيث التكلفة والربحية والمخاطرة.
- زرع الثقــة في نفوس المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانـــب.

2. منح القروض

1.2. مفهوم القرض

مبادلة مـال حاضر (نقد، بضاعة...) بوعد وفـاء (تسديد، دفع) مقابـل، حيث يعكس تسليم الدائن لقيمة حالية للمدين على أمل استعادتها مستقبلا، مـــــع حصوله على مبلغ إضافي نظير تخليه عن الاستفادة منها في الوقت الحاضر.

2.2. عناصر القرض

وهي العناصر التالية:

- **المديونية:** العلاقة التي تربـط الدائــن (مقرض) بالمديــن (مقترض).
- **الديـــــن:** المبلغ النقدي (الأصل العيني) الذي منحه الدائـن للمديـن.
- **الأجـــــل:** الفارق الزمني الفاصل بين لحظتي منح القرض وتسديده.
- **المخاطرة:** الضرر الناتـج عـن احتمال تعذر أو تعثر تسديـد القـرض.

3.2. أهمية القروض المصرفية

واهمها النقاط التالية:

- المصدر الأساسي لتحقيق الربح بالنسبة للبنك.
- زيادة القدرة الشرائية للأفراد، عبر توفير التمويل المناسب لتلبية حاجاتهم الاستهلاكية.

- ضمان الاستغلال الأمثل للفوائض المالية المتاحة للمجتمع.
- زيادة القدرات الاستثمارية للمؤسسة، بما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع النمو المنتج والخالق للثروة والدخل.

4.2. تصنيف القروض

تنقسم القروض وفق الفترة الزمنية لمنحها إلى ثلاث أنواع :

1.4.2. قروض قصيرة الأجل (تجارية أقل من سنة)

تستخدم لتمويل رأس المال العامل أو الجاري للمؤسسة (مشتريات المواد الأولية، وأجور العمال وغيرها.

2.4.2. قروض متوسطة الأجل (استهلاكية: 1-5 سنوات)

تستخدم لتمويل مشتريات الأفراد من السلع الاستهلاكية المعمرة، وهي تأخذ عادة شكل البيع بالتقسيط.

3.4.2. قروض طويلة الأجل (استثمارية: 5 سنوات فأكثر)

تمول رأس المال الثابت للمؤسسة (مستلزمات الاستثمار والإنتاج: أراضي، منشآت وتجهيزات مختلفة).

3. تقديم خدمات مالية متنوعة

واهمها التالي [14]:

- منح القروض والسلفيات المختلفة، وفتح الحسابات الجارية المدينة.
- تحصيل الاوراق التجارية وخصمها، والتسليف بضمانات.
- التعامل بالأوراق المالية من اسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها الخاصة او لغيرها.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان.
- التعامل بالعملة الاجنبية بيعا وشراء.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة.
- المساهمة في اصدار اسهم وسندات الشركات المساهمة.
- تأجير الخزائن الامنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والاشياء الثمينة.
- تقديم الخدمات الاستشارية المتعددة في مجال دراسات الجدوى.

[14] نوال بن خالدي, **الاقتصادي البنكي**, مطبوعة لطلبة ليسانس نقدي وبنكي, قسم الاقتصاد, جامعة تلمسان , 2020-2021, ص 15.

4. خلق نقود الودائع

هي نقود ائتمانية ينشئها البنك التجاري دون أن يكون لها وجود مادي، وإنما تظهر بالتسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولا حقيقيا.

1. ميكانيزم إنشائها

يقوم على مبدأ "الودائع تسمح بالإقراض، والقروض تخلق الودائع"، فالبنك التجاري ليس بحاجة إلى إقراض الوديعة مادام يمكنه أن يخلق قرضا بالاعتماد على قيمة تلك الوديعة.

على ضوء ما سبق فإن:

خلق النقود تستند عملية خلق النقود على الشروط التالية :

- أن المودعين لديهم الثقة في المصارف التجارية في الوفاء بالتزاماتهم برد الودائع عند الطلب مما يشجعهم على الاستمرار بالإيداع .
- هذه الثقة تجعلهم لا يفكرون في سحب الودائع الا عند الحاجة لها.
- تقدم العادات المصرفية ونضوج الوعي لدى المودعين مما يدفعهم للتعامل بالشيكات في تسوية المعاملات والاستغناء عن النقود.
- أثبتت التجارب العملية أن سحوبات المودعين تقارب أو قد تكون أقل من الإيداعات الجديدة.

إن عملية التوسع في الائتمان هو نتيجة مشتركة لعدة أطراف فلا يقع عبئها على البنك التجاري وحده وهم : المودعين- المقترضون- البنك المركزي الذي يحدد نسبة الاحتياطي القانوني .

خلق النقود : يقصد بها مد السوق بنوع من النقود أو وسائل الدفع .

2. العوامل المؤثرة في مضاعف الائتمان

- نسبة الاحتياطي القانوني وتكون العلاقة بينهم عكسية.
- نسبة التسرب وتكون العلاقة بينهم عكسية أيضا.
- العادات المصرفية .
- الانفاق الاستهلاكي والعلاقة تكون عكسية.
- الودائع والعلاقة تكون طردية.

الشكل رقم (01): خلق النقود في البنك التجاري

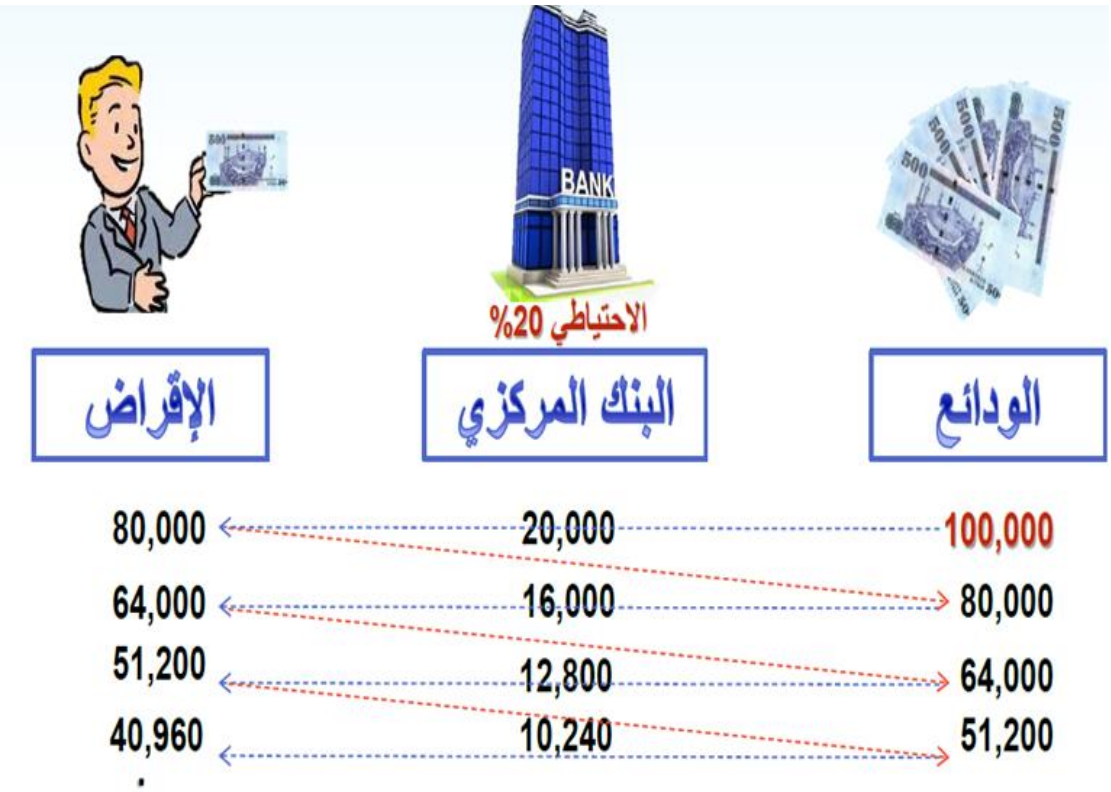

الاسئلة والتقييم

- ما هي انواع الودائع البنكية وايهما الافضل للاستثمار ولماذا؟
- ماهي انواع القروض البنكية وايهما الافضل للتمويل ولماذا؟
- ما هي الخدمات البنكية الاخرى, ذاكرا خمسة انواع على الاقل ؟
- هل تعتمد عملية خلق النقود على الودائع ام على الاقراض لماذا؟
- ما هي الاهمية الاقتصادية للخلق النقود في البنوك التجارية؟

المحور الثالث:

علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

المحور الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

أولا: عموميات حول البنك المركـــزي

1. مفهوم البنك المركزي

وسنتطرق الى مفهوم البنك المركزي وذلك من خلال النقاط التالية:

1.1. تعريف البنك المركزي

فهو مؤسسة نقدية مركزية وحيدة، تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقـد، وتقف علـى قمـة النظـام المصـرفي لتضـمن سـلامته خدمـة للمصـلحة العامـة، باعتبارهـا منشأة غير ربحية في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية.

2.1. خصائص البنك المركزي

واهمها النقاط التالية[15]:

- يقوم البنك المركزي بإصدار النقود القانونية أي تحويل الاصـول الحقيقيـة الى اصول نقدية، وتحويل الاصول النقدية الى اصول حقيقية.
- النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف على النقود الاخرى (نقود الودائع) فهي تتميز بقبول عام ولها قوة ابراء غير محدودة، وتتمتـع بالسيولة التامة، عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية.

[15] فشار جميلة, **البنك المركزي**, مجلة افاق للعلوم, المجلد الاول, العدد الثالث, جامعة الجلفة, 2016, ص 307.

- لا توجد مصادر متعددة ومستقلة مصدرا للنقود، بل هناك وحدة مركزية مستقلة تشرف على الائتمان مع امكانية وجود فروع للبنك المركزي، لتسهيل مهامه لتكون اكثر دقة وتنظيما.
- البنك المركزي لا يتعامل مع الافراد، بل بتنظيم ورقابة نشاطات البنوك التجارية، بحيث يعتبر بنك هذه البنوك وبالتالي لا ينافسها في نشاطها.
- تختلف اهداف البنك المركزي عن البنوك التجارية والتي تسعى هذه الاخيرة الى تحقيق الربح عكس البنك المركزي الذي يهدف الى تحقيق اهداف اقتصادية كلية كالبطالة والتضخم.
- يتمتع البنك المركزية بسلطة قانونية على نشاطات البنوك التجارية مما يلزمها تطبيق سياسته.
- يتراس البنك المركزي الجهاز المصرفي باعتباره اعلى سلطة، بحيث يمارس رقابته ويتوسع بسياسته ويسعى الى تحقيق اهدافه.

2.2. ميزانية البنك المركزي

الجدول (02): ميزانية البنك المركزي

الاصول (الموجودات)	الخصوم (المطلوبات)
• الموجودات الاجنبية.	• النقد الاحتياطي (الاحتياطي النقدي). • عملة في التداول. • ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي. • ودائع المؤسسات المالية الاخرى لدى البنك المركزي.
• حقوق على الحكومة.	• الودائع الحكومية.
• حقوق على المصارف التجارية.	• المطلوبات الاجنبية.
• حقوق على المؤسسات المالية الاخرى.	• حسابات راس المال
• موجودات اخرى.	• المطلوبات الاخرى.

المصدر: فشار جميلة, **البنك المركزي**, مجلة افاق للعلوم, المجلد الاول, العدد الثالث, جامعة الجلفة, 2016, ص ص 310-312.

حيث نجد ان البنك المركزي هو مؤسسة:

- **الملكية العامة:** نتيجة أهمية وظائفه وما يترتب عنها من نتائج وآثار.
- **التفرد بالمهام:** التمتع بمركز احتكاري في إدارة عمليات النقد والائتمان.

- **الطابــع النقـدي:** الإصـدار النقـدي، وتحويـل الأصـول مـن طبيعــة إلــى أخــرى.
- **تجاهـل الربــح:** باعتبــاره يهـدف إلــى تحقيــق المصــلحة العامــة دون الخاصــة.

الجدول (01): مقارنة بين البنك المركزي والبنوك التجارة

البنك المركزي	البنوك التجارية
وحيـد	متعددة
عـام غالبـا (أو مخـتلط) لا يتعامـل مـع الأفراد	خاصـة غالبـا (أو مختلطـة) تتعامـل مـع الأفراد
غير ربحـي	ربحية: تهدف لتعظيم الربح
مستقل، يتولى إدارة السلطة النقدية	خاضعة للرقابة
إصـدار النقـود القانونيـة: إبـراء نهـائي متماثلة تغطي كافة المعاملات.	**خلـق نقـود الودائـع:** إبـراء غيـر نهـائي، غ. متماثلة تغطي المعاملات البنكية.

المصدر: من اعداد الباحث.

ثانيا. وظائف البنك المركزي

وتتمثل هذه الوظائف في النقاط التالية:

1. بنك الإصدار

ويتجسد ذلك ماديا وفنيا في احتكاره لإصدار النقود وتحديد فئاتها وضمان تغطيتها، حيث انه يتفرد بطبع النقود القانونية وطرحها للتداول الاقتصادي، بمراعاة العديد من الاعتبارات كتوحيد العملة المتداولة والحفاظ على قيمتها بما يكفل تحقيق التوازن الاقتصادي العام

2. بنك الحكومة

يؤدي كافة الأعمال المصرفية الحكومية وأولها مسك الحسابات العامة، وتوفير التمويل اللازم عند الحاجة لمقابلة عجز الموازنة العامة، إضافة إلى كونه مستشارا للحكومة في إعداد السياسة النقدية وممثلا لها في تنفيذها، وهو المفاوض باسمها أمام المؤسسات النقدية والمالية الدولية.

3. بنك البنوك

بتربعه على قمة الجهاز المصرفي، فإنه يمثل الملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية عند حاجتها للسيولة، عبر إعادة خصم الأوراق التجارية التي تحوزها، كما يحتفظ بأرصدتها، ويشرف على عمليات المقاصة بينها.

4. الرقابة على الائتمان

باعتباره المسؤول عن رسم وإدارة السياسة النقدية المتبعة، فإنه يضطلع بوضع القوانين واللوائح المنظمة لمنح الائتمان بما يتماشى مع الحالة الاقتصادية العامة للبلاد.

ثالثا: عموميات حول السياسة النقدية

مجموعة الإجراءات والتدابير النقدية والمصرفية المتخذة من طرف السلطات النقدية (البنك المركزي) بهدف التأثير على الاقتصاد من خلال حجم النقود المعروض، وضمان استقرار أسعار الصرف, وتحقيق التشغيل الكامل, والتوازن الخارجي.[16]

1. اتجاهاتها

- **الاتجاه التوسعي:** تتجه وسائل الدفع لرفع وتيرة النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على معدل تضخم مقبول.
- **الاتجاه الانكماشي:** عند ارتفاع معدل التضخم ومستويات الأسعار والأجور، يسعى البنك المركزي لتقييد الإنفاق فيقلل من حجم وسائل الدفع ويقيد الإقراض في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار.

[16] بنابي فتيحة, **علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية**, مجلة معارف, المجلد 12, العدد 22, 2017, ص 59.

2. أهداف السياسة النقدية

وهي الاهداف التالية:

1.2. الأهداف النهائية

تحقيق استقرار الأسعار، النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي، التشغيل الكامل (**المربع السحري لكالدور**).

الشكل رقم (02): المربع السحري لكالدو

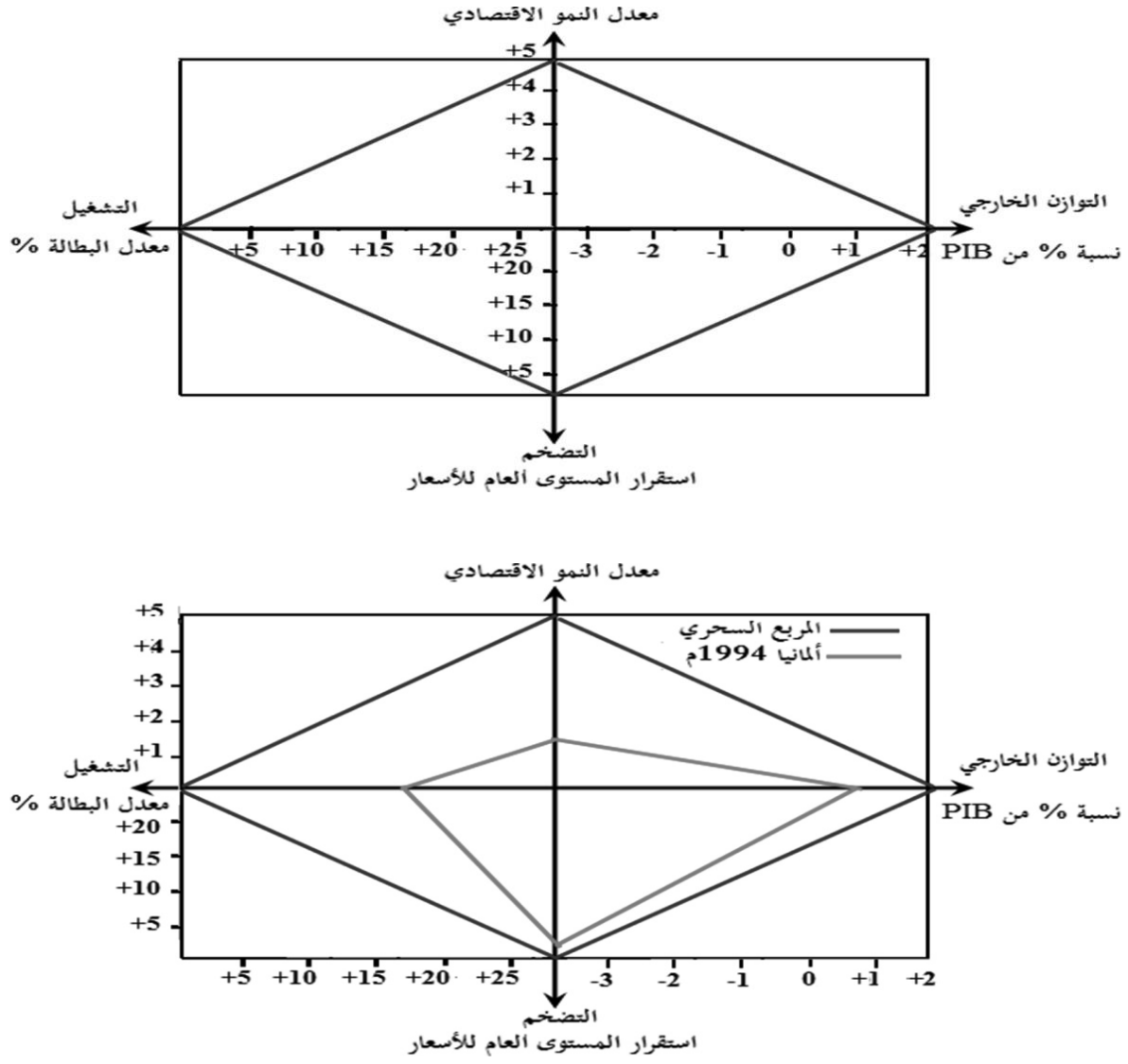

2.2. الأهداف الوسيطة

- **سعر الصرف:** يمكن للبنك المركزي المساهمة في التوازن الاقتصادي العام، وذلك بالتدخل في أسواق الصرف للمحافظة على سعر الصرف المناسب.
- **سعر الفائدة:** تؤثر تكلفة الإقراض على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

رابعا: دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية

1. الأدوات المباشرة

تشير كلمة مباشرة إلى التوافق المتبادل بين الأداة وهدف السياسة النقدية المستخدمة للتأثير على حجم القروض الموجهة للاقتصاد

- **تسقيف الإقراض البنكي (التضخم):** بنسبة محددة من الموارد المالية للبنك؛
- **تراخيص الاستيراد (عجز ميزان المدفوعات):** إيداع ثمن الواردات مسبقا؛
- **تحديد معدلات الفائدة (للإيداع أو الإقراض):** للحد المنافسة بين البنوك؛
- **الإقناع الأدبي:** تتطلب وجود علاقة وثيقة بين البنك المركزي والبنوك الأخرى، وتأخذ شكل تصريحات (نصائح وإرشادات) محافظ البنك

المركـزي الموجهــة لهــا، إضــافة للمقــالات فــي الصــحف والمجــلات والملتقيات....

2. الأدوات غير المباشرة

تعمل عن طريق تصحيح الطلب والعرض على النقود، للتأثير على الحجم الكلي للقروض الممنوحة، والسماح للبنوك بقدر من الحركة والمناورة.

1.2. تعديل نسبة الاحتياطي القانوني الاحتياطي القانوني (الحد الأدنى للسيولة الإلزامية)

الرصـيد النقـدي (نسـبة معينــة مـن إجمــالي الودائـع) الواجـب علـى البنـك التجـاري الاحتفـاظ بـه لـدى البنـك المركـزي وهـو يسـتخدم لحمايـة المـودعين مـن جهــة، ولتوسـيع أو تقلـيص القـدرة الإقراضـية للبنــوك تماشـيا مــع الظــروف الاقتصادية السائدة من جهة أخرى.

- **التضـخم:** رفـع نسـبة إح.القـانوني فتقـل السـيولة البنكيــة وترتفـع تكلفـة الإقـراض فيـنخفض العـرض الكلــي للنقـود وتقـل القـروض الممنوحــة، والعكس عند الكساد.

2.2. سعر إعادة الخصم

سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصمه ما لديها من أوراق تجارية، أو مقابل ما يقرضها بضمان هذه الأوراق. وله (البنك المركزي) حرية تحديد هذا السعر بمراعاة الوضعية النقدية السائدة.

في حالة التضخم مثلا يقوم برفعه لتتبعه البنوك التجارية برفع أسعار فائدة الإقراض، فينخفض الطلب على القروض، والعكس في حالة الكساد.

ويتوقف نجاح هذه السياسة على عدة شروط:

- حاجة البنوك التجارية للسيولة، فعند توفرها على سيولة كافية، فإن رفع سعر إعادة الخصم لن يؤثر على قدرتها الإقراضية، بل وقد يؤدي رفعها لسعر الفائدة إلى تشجيع الإيداع فتزيد قدرتها الإقراضية بعيدا عن تدخل البنك المركزي.
- وجود علاقة عكسية بين الطلب على القروض وسعر الفائدة، وهي غير حتمية في كل الأحوال، نتيجة تأثرها بمعدلات الأرباح.
- الارتباط ليس مؤكدا بين سعر إعادة الخصم وحجم القروض، لكن تأثيره نفسي، فهو مؤشر توجيه لأسعار الفائدة وللبنوك لإتباع سياسة نقدية معينة.

3.2. عمليات السوق المفتوحة

دخـول البنـك المركـزي إلـى السـوق النقديـة والقيـام ببيع/شـراء السـندات الحكوميـة، حسـب الظـروف السـائدة، فعنـد التضـخم يبيـع تلـك السـندات إلـى الجمهور، حيث يدفع المشترون قيمتها من ودائعهم البنكية التي تنتقل إلى البنك المركـزي فتقـل قـدرة البنـوك الإقراضـية ويقـل العـرض الكلـي للنقـود بالتـالي، والعكس في حالة الكساد.

3. شروط نجاح وفعالية هذه السياسة

اهمها:

- وجـود سـوق نقـدي فعـال لبيـع/ شـراء الأوراق التجاريـة، يضـمن تلاقـي إرادتي البنك المركزي من جهة والبنوك الأخرى من جهة ثانية.
- رغم قدرة البنك المركـزي علـى زيـادة حجـم الكتلـة النقديـة المتداولـة عبـر شـرائه لـلأوراق التجاريـة، إلا أنـه لا يسـتطيع إجبـار المسـتثمرين علـى توظيف تلك الزيادة.

3. استقلالية البنك المركزي

سوف نتطرق اليها من خلال النقاط التالية:

1.3. مفهوم استقلالية البنك المركزي

لا يعني مفهوم الاستقلالية الانفصال التام بين السلطة النقدية (**البنك المركزي**) والسلطة الاقتصادية (**الحكومة**) في كل شيء سواء من ناحية رسم وتصميم وإدارة السياسة النقدية والائتمانية بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية المحيطة، أو من ناحية الهيكل التنظيمي وما إلى ذلك، ولكن البنك المركزي يعد إحدى المؤسسات العامة التي تعمل في الإطار المؤسسي للدولة وتعد السياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة، وبالتالي يجب أن تكون أهداف السياسة النقدية متسقة إلى حد كبير مع أهداف السياسات الاقتصادية العامة للدولة، وفي نفس الوقت تكون تلك السياسة مستقلة في رسم الأهداف وتصميم السياسات المناسبة وذلك بواسطة مسؤولين مستقلين بالبنك المركزي، وبذلك فان الاستقلالية تعني أن يكون للبنك المركزي السلطات والصلاحيات الكاملة للعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية، حيث ان استقلالية البنك المركزي تعني ترك الحرية للسلطات النقدية في صياغة وإدارة السياسة النقدية (حرية اختيار الأهداف الوسطية والأدوات) دون أي تدخل سياسي على مستوى المخططات التنظيمية والتشغيلية.[17]

[17] ليلى عمري, سمير يحياوي, **اثر استقلالية البنك المركزي غلى فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم, مع الاشارى لحالة الجزائر**, مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات, المجلد الثاني, العدد الثاني, 2017, ص 58.

2.3. دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية

واهمها الدوافع التالية:

- تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وذلك ما يسمى (الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي) والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي، وذلك دف إحداث رواج اقتصادي قبل تاريخ الانتخابات حتى ولو كان رواجا قصير المدى.
- سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة، وقد وصل الأمر إلى حد تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة).
- نظام بريتن وودز وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية والمتقدمة وكذا الدول النامية، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية تحت ضغط السلطات السياسية وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك بما يؤدي الى تخفيض معدلات التضخم، وهذا يعني الاستقلال عن السلطات التنفيذية.

- نتـائج بعـض الدراسـات التـي قامـت بقيـاس اسـتقلالية البنـك المركـزي بالاعتماد على عدة مقاييس ومؤشرات وربطها بمعدلات التضخم.[18]

[18] ليلى عمري, سمير يحياوي, **مرجع سابق,** ص ص58 -59.

اسئلة وتقييم

- ما هي الادوات الكمية التي يستعين بها البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية؟
- ماذا نقصد باستقلالية البنك المركزي؟
- ما علاقة البنك المركزي بالسياسة المالية؟
- ما هي علاقة البنك المركزي بسوق الصرف الاجنبي؟
- ما هي اهداف السياسة النقدية؟
- ما هو دور البنك المركزي في السوق النقدية؟

المحور الرابع:
ميزانية البنك التجاري

المحور الرابع: ميزانية البنك التجاري

أولا: عموميات حول النظام المحاسبي البنكي

وسنتطرق الى النظام المحاسبي البنكي من خلال النقاط التالية:

1. مبررات وضع نظام محاسبي بنكي

ويعود ذلك إلى مراعاة خصوصيات المهنة المصرفية المتمثلة في:

- يتمحور النشاط البنكي حول النقود "المادة الأولية لعمل البنك"، حيث تستعمل للدفع وللتحصيل كما يخلقها البنك عبر عملية الإقراض.
- يمثل البنك وسيطا بين المودعين والمقترضين، مما يفرض عليه تجميد حد أدنى من السيولة لمواجهة الاستحقاقات الحالية والمفاجئة التي تواجهه.
- معظم إيرادات البنك تأتي من الفوائد والعمولات التي يتلقاها.
- تحتكر البنوك التعامل بالصرف الأجنبي، مما يسمح لها بإدارة العلاقات المالية الخارجية (تحصيل مستحقات الصادرات ودفع مستحقات الواردات).

2. خصوصيات النظام المحاسبي البنكي

واهمها مايلي:

- الدقة والأمانة وسرعة المعالجة مما يجنب البنك الوقوع في الخطأ، شرط استخدام المعلوماتية في تسجيل الأنشطة المحاسبية البنكية.
- تشابه العمليات البنكية وكثرتها وتكرارها كالإيداع والسحب من قبل نفس العملاء.
- وتميز بعضها بطول المدة، مما يستدعي معالجة محاسبية مناسبة.
- اللامركزية، أي توزع الأعمال المحاسبية على مختلف الأقسام والفروع.
- التسجيل المحاسبي للالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها حتى ولو لم تتجسد بتدفق نقدي.
- إعداد بيانات وكشوفات على شكل قوائم مالية ختامية لصالح الجهات المعنية (الإدارة، البنك المركزي، مصلحة الضرائب).

3. أهداف المخطط المحاسبي البنكي

وهي كالتالي:

- **حماية حقوق المودعين:** عبر التحقق من سلامة تسجيل العمليات المختلفة؛
- **متابعة الكتلة النقدية:** عبر قياس وتحليل قيم الودائع والقروض.
- **مراقبة عمليات الصرف:** عبر إبراز نوع كل عملية (فورية أو آجلة)، العملة المستخدمة وطرق تقييمها.

- **مراقبة العمليات السوقية**: لإبراز مدى مساهمة عمليات البنك في دعم النشاط الاقتصادي.

4. عناصر ومكونات النظام المحاسبي البنكي

واهمها الاتي:

- **إجراءات عامة:** المبادئ التطبيقية العامة لتنظيم النظام المحاسبي البنكي.
- **مبادئ المعالجة المحاسبية البنكية:** والقواعد العامة لإعداد القوائم المالية.
- **مخطط الحسابات:** يتضمن قائمة الحسابات، مع شرح مضمون كل منها.
- **إجراءات متعلقة بالقوائم المالية:** تحديد دورية تقديمها للسلطات الوصية.
- **نماذج القوائم المالية بالتفصيل:** وتوضيح الملاحق اللازمة لتفسيرها.

ثانيا: عرض القوائم المالية للبنك التجاري

1. ميزانية البنك التجاري

تعكس ميزانية البنك نشاطه وتصف مركزه المالي، من خلال كشف ما بذمته من أصول وما عليه من خصوم في تاريخ معين، فهي تكشف عن مصادر موارده المتاحة واستخداماتها المختلفة.

وعليه، تتكون الميزانية من جانبين، هما:

- جانب الأصول.
- جانب الخصوم.

1.1. جانب الأصول

تمثل استخدامات البنك وموجوداته وجميع حقوقه على الغير، وتصنف إلى بنود غير متجانسة، ترتب حسب درجة سيولتها، كما يلي:

- **البند 01: النقدية والمستحق لدى البنوك:** تتمتع بأقصى درجات السيولة: النقد في خزينة البنك وأرصدته لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني)، صافي أرصدة البنوك المحلية والأجنبية.
- **البند 02: أصول مستثمرة لآجل قصير**: شيكات وحوالات تحت التحصيل، أذونات الخزينة، الأوراق التجارية المخصومة.
- **البند 03: العمليات مع الزبائن**: محفظة الأوراق المالية، القروض.
- **البند 04: القيم الثابتة:** استثمارات دائمة الاستعمال كالعقارات والأثاث...

2.1. جانب الخصوم

تمثل مصادر أموال البنك، وترتب حسب درجة استحقاقها تنازليا، كما يلي:

- **البند 01: الالتزامات**

وتتفرع إلى:

- أرصدة الودائـــــع (الجارية والآجلة، وبإخطار والادخارية).
- الأرصدة الدائنـــة للبنوك المحلية والأجنبية.
- المبالغ المقترضـــة من البنك المركزي والبنوك المحلية والأجنبية.
- الخصوم الأخرى: كأرصدة الأرباح الموزعة غير المدفوعة بعد...

- **البند 02: حسابات رأس المال**

رأس المـال، الاحتياطـات المختلفـة (اسـتبدال الأصـول الثابتـة، الـديون المشكوك في تحصيلها، تدني قيمة الأوراق المالية).

الجدول رقم (03): الميزانية العامة للبنك التجاري

الأصول	الخصوم
• الأصول النقدية :	• الودائـــع المصرفية:
- النقد في الخزينة	• الأرصدة الدائنة للبنوك الأخرى:
- الرصيد لدى البنك المركزي	- المحليـــــة والأجنبية
- أرصدة سائلة أخرى	• المبالغ المقترضة:
• أصول مستثمرة لآجل قصير:	- قروض من البنك المركزي
- حوالات تحت التحصيل	- قروض من بنـــوك أخرى
- أذونات الخزينة	• الخصوم الأخـرى:
- أوراق تجارية مخصومة	- إيرادات مدفوعة مقدما
• العمليات مع الزبائن:	- أرباح غير موزعـــة
- الأوراق الماليـــــة	• حسابات رأس المال
- القروض والسلفيات	- رأس المال
• الأصول الثابتـــــة:	- الاحتياطات
- عقـــــارات	
- أثاث ومعدات	
المجموع	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث

ويمكن توضيح مكونات جانب الاصول بشكل اكثر تفصيلا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الاصول للبنك التجاري

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن. 1
1	الصندوق،البنك المركزي،الخزينة العمومية،مركز الصكوك البريدية؛			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل؛			
3	أصول مالية جاهزة للبيع؛			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن؛			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق؛			
7	الضرائب الجارية /أصول؛			
8	الضرائب المؤجلة/أصول؛			
9	أصول أخرى؛			
10	حسابات التسوية؛			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة؛			
12	العقارات الموظفة؛			
13	الأصول الثابتة المادية؛			
14	الأصول الثابتة غير المادية؛			
15	فارق الحيازة؛			
	مجموع الأصول			

المصدر: دادة دليلة, **الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010-,** رسالة ماجستير, تخصص محاسبة وجباية, قسم العلوم التجارية, جامعة ورقلة, 2013, ص92.

ويمكن توضيح مكونات جانب الخصوم بشكل اكثر تفصيلا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الاصول للبنك التجاري

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن . 1
1	البنك المركزي؛			
2	ديون تجاه الهيئات المالية؛			
3	ديون تجاه الزبائن؛			
4	ديون ممثلة بورقة مالية؛			
5	الضرائب الجارية/خصوم؛			
6	الضرائب المؤجلة/خصوم؛			
7	خصوم أخرى؛			
8	حسابات التسوية؛			
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء؛			
10	إعانات التجهيز/إعانات أخرى للإستثمارات؛			
11	أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة؛			
12	ديون تابعة؛			
13	رأس المال؛			
14	علاوات مرتبطة برأس المال؛			
15	إحتياطات؛			
16	فارق التقييم؛			
17	فارق إعادة التقييم؛			
18	ترحيل من جديد(+/-)؛			
19	نتيجة السنة المالية(+/-)؛			
	مجموع الخصوم			

المصدر: دادة دليلة, **مرجع سابق**, ص 93.

1.3. مراعاته في قائمة الميزانية

وهو ما يجب أن يظهر في قائمة الميزانية وذلك على الاقل ما يلي[19] :

1.1.3. جانب الأصول

- وضعية سندات الخزينة تجاه البنك المركزي.
- مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبيتها تجاه البنك المركزي.
- سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف.
- التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى.
- التوظيفات النقدية الأخرى.
- سندات التوظيف.

1.1.3. جانب الخصوم

- الودائع المستلمة من البنوك الأخرى.
- الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية.
- المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين.
- شهادات إثبات الودائع.
- السندات لأمر، السفتجة، والخصوم الأخرى.

[19] دادة دليلة, **مرجع سابق**, ص 94.

- أموال أخرى مقترضة.

2. الحسابات خارج الميزانية

مجموعة من الحسابات الملحقة بالميزانية والتي لا تعبر عن تدفقات نقدية، وإنما توضح التزامات البنك تجاه الغير، حيث تجمع كافة العمليات الاحتمالية التي يتأجل تحقيقها نتيجة ارتباطها بتحقيق التزامات غير مؤكدة، ومن أمثلتها عمليات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي) أو العمليات التي تتم في سوق الصرف أو السوق المالي أو الضمانات البنكية.

فهي تلك النشاطات التي تتضمن إلتزامات إحتمالية، قد تطرأ مستقبلا، لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم، طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فالقروض الممنوحة تصنف عادة ضمن أصول البنك التجاري، لكن الوعد بمنح قرض، هو عبارة عن إلتزام طارئ لا يظهر في ميزانية البنك إلا إذا تحقق، لذلك يراعي ضمن هذه القائمة الأخذ بكل الإلتزامات الممنوحة والمحصلة للبنك. وتأخذ هذه القائمة الشكل التالي[20]:

[20] دادة دليلة, **مرجع سابق**, ص 94.

الشكل رقم (05): نموذج لجدول الحسابات خارج الميزانية

الالتزامات	المبالغ
أ. الالتزامات الممنوحـــــــة:	
1. التزامات التمويل لصالح المؤسسات المالية	
2. التزامات التمويل لصالح العملاء	
3. التزامات الضمان لصالح المؤسسات المالية	
4. التزامات الضمان لصالح العملاء	
5. التزامات أخرى ممنوحة	
ب. الالتزامات المحصل عليها:	
1. التزامات التمويل المحصل عليها من المؤسسات المالية	
2. التزامات الضمان	
3. التزامات أخرى محصل عليها	

المصدر: من اعداد الباحث.

3. جدول حسابات النتائج

يعكس الطبيعة المالية لأعمال البنك، فمعظم مصادر أمواله تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد مقابلها فوائد، كما يستخدم معظمها في الإقراض والاستثمار المالي، ويحصل مقابل ذلك على إيرادات الفوائد.

وعليه، فإن الفوائد المحصلة على القروض واستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق اكبر قدر من العوائد، كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي، وعليه، فإنه يتكون من:

1.3 . جانب الإيرادات

يشمل فوائد إيرادات استثمار أموال البنك، وكافة العمولات والإيرادات الأخرى الناتجة عن مختلف خدمات البنك.

2.3. جانب المصروفات

يشمل إجمالي الفوائد المدفوعة على كل الخصوم (العمولات والفوائد على الودائع والقروض المختلفة)، اضافة إلى المصروفات الأخرى (أجور والحوافز الموظفين، الإيجار، أقساط التأمين ...).

الفرق بين الإيرادات والنفقات يعطي صافي النتيجة ربحا أو خسارة.

الشكل رقم (06): نموذج لجدول حسابات النتائج

البيان	المدين	الدائن
إيرادات الاستغلال البنكـــي	*	*
مصاريف الاستغلال البنكي		
3. الناتج الصافي البنكي PNB		
المصاريف العامة للاستغلال	*	
المخصصات والاهتلاكـــات	*	
4. النتيجة الإجمالية للاستغلال		
إيرادات (نواتج) خارج الاستغلال	*	*
تكاليـــف خـــارج الاستغـــــلال		
5. نتيجة خارج الاستغلال		
نتيجة الاستغلال الإجمالية		
نتيجة خارج الاستـــــغلال		
6. النتيجة الإجمالية (قبل الضريبة)		
الضريبة على الأربـــــاح	*	
7. النتيجة الصافية	***	***

المصدر: من اعداد الباحث.

الاسئلة والتقييم

- ما هي المكونات الاساسية للخصوم؟
- ما هي المكونات التي تتمتع بسيولة كبيرة ؟
- ماذا نقصد بعمليات خارج الميزانية؟
- ما هي فائدة جدول حسابات النتائج في تقييم الاداء؟
- ما هي الادوات المحاسبية الاخرى للقياس الاداء؟

المحور الخامس:

تقييم اداء البنوك التجارية

المحور الخامس: تقييم اداء البنوك التجارية

اولا: ماهية التحليل المالي في البنك

1. مفهوم التحليل المالي

"عرف بانه فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشاة معينة عن فترة او فترات مقبلة ماضية قصد تقديم معلومات عن نشاط المنشاة خلال فترة الدراسة، والتنبؤ بنتيجة اعمال ونشاط المنشاة خلال فترات مقبلة، ، وقد عرف ايضا انه عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن منشاة ما لاجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم اداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك لتشخيص المشاكل الموجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل". [21]

2. مفهوم التحليل المالي في البنك

سنتطرق الى مفهوم التحليل المالي المصرفي من خلال النقاط التالية[22]:

1.2. تعريف التحليل المالي في البنك

هو عبارة عملية هدفها تقييم طرق الاستثمار وتوظيف الاموال في المصارف، بالاضافة لدراسة الكفاءة والارباح الناتجة عن عملياتها، وتعتمد على استخدام

---

[21] بلقاسم ميموني, محمد قراش, **التحليل المالي ودوره في تقييم نشاط المؤسسات البنكية**, المجلة الدولية للاداء الاقتصادي, المجلد الثالث, العدد الثاني بومرداس,, 2020, ص 102.

[22] بن عامر زبير, **دور التحليل المالي في تقييم اداء المصارف الاسلامية الجزائرية**, مجلة المهل الاقتصادي, المجلد الثالث, العدد الثاني, جامعة الواد, الجزائر, 2020, ص 131 .

مجموعة من الوسائل، مثل تحليل النسب المالية، بهدف ادراك الفرص والمشكلات الخاصة بالعمل المصرفي.

2.2. الجهات المستفيدة من التحليل المالي

1.2.2. ادارة المصرف :

تستفيد في المجالات التالية:

- معرفة مدى نجاح المصرف في تسيير السيولة.
- معرفة مدى نجاح المصرف في تحقيق الربحية.
- تمكين ادارة المصرف من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.
- معرفة الوضعية المالية للمصرف بالمقارنة مع المصارف المنافسة.

2.2.2. المودعون

يستفيد المودعون من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمصرف وهيكل تمويله ودرجة السيولة لديه ومدى قدرته على السداد في المدى الطويل والقصير، ودرجة ربحيته.

3.2.2. المساهمون

يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الادارية للمصرف ونصيب حملة الاسهم في المصرف من الارباح، وسياسته في توزيعها، ومدى استقرار الارباح من سنة الى اخرى ونسب النمو والتوسع في المصرف.

4.2.2. بيوت الخبرة المالية

تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات من المصارف ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي.

3. مقومات التحليل المالي

واهمها النقاط التالية[23]:

- ان تكون اهداف التحليل المالي محددة بشكل واضح.
- ضبط وتحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي.
- تحديد البيانات المالية التي يعتمد عليها في التحليل المالي.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول الى احسن النتائج باقل تكلفة وباسرع وقت.
- التفسير الجيد والسليم لنتائج التحليل المالي، حيث تصبح كقاعدة للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة، لكي تعطي نتائج غير قابلة للتأويل.
- ان يكون المحلل المالي على راية تامة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمصرف.

[23] بن عامر زبير, **مرجع سابق,** ص132.

- يجب ان يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تجعله قادر على تفسير النتائج المتحصل عليها, اضافة الى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.

ثانيا: اختيار أساليب التحليل المالي وأدواته:

مدخل حول أهمية التحليل المالي وأهدافه في البنوك التجارية تخضع البنوك بتحليل مالي خاص، نتيجة لتميزها على مستويات عدة:

- **على مستوى المنتجات:** الاقتصار على تقديم الخدمات؛
- **على مستوى المؤسسة:** مهمتها الأساسية تحمل المخاطر؛
- **على مستوى القطاع:** قطاع منظم وخاضع للرقابة القانونية والتقنية.

يسعى المحلل المالي من عمله إلى استخلاص المعلومات المناسبة لتقييم أداء البنك الحالي وتقديره مستقبلا.

لذا، يشترط فيه الإلمام بالتشريعات المصرفية، وبمكونات القوائم المالية للبنوك التجارية، ومن ثمة تحديد الأساليب التي تمكنه من تحقيق هدفه من التحليل وهو تشخيص جوانب قوة وضعف البنك ومدى التزامه بالتشريعات المنظمة لنشاطه، خاصة ما تعلق منها بالسيولة، الربحية والمخاطرة.

1. أساليب التحليل

نميز في هذا الصدد بين أسلوبين، هما[24]:

1.1. التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن)

يبين علاقة المكونات الفرعية بالمجموع، حيث يدرس العلاقة الكمية بين البنود المالية المختلفة للبنك كما تظهر في نفس القائمة المالية لفترة زمنية معينة، كتحديد التوزيع النسبي لعناصر الأصول أو الخصوم أو لكليهما معا، وذلك بنسبة كل بند منها إلى إجمالي البنود المعنية .

1.2. التحليل الأفقي (المتحرك أو الديناميكي)

يقيس تغير بنود القوائم المالية خلال سلسلة زمنية تتكون من فترات متتالية عادة، للحكم على مسار المركز المالي للبنك ونتيجة أعماله خلال تلك الفترة.

ثالثا: النسب المستخدمة في التحليل المالي للبنوك

1. دراسة ميزانية البنك التجاري

يسمح تحليل ميزانية البنك بتقييم مركزه المالي ومقارنته بالبنوك الأخرى المماثلة، إضافة إلى تمكين إدارته من تقييم التأثير المحتمل للأحداث الخارجية

[24] بلقاسم ميموني, محمد قراش, **مرجع سابق,** ص102.

كتغير أسعار الفائدة، القوانين المصرفية، واتساع رقعة المنافسة، من هنا، تهدف قراءة وتحليل ميزانية البنك إلى :

- الحكم على كفاءة أدائه العام، وتشخيص نقاط قوته وضعفه.
- الحكم على كفاءة أنشطته الرئيسية كالإيداع والإقراض وغيرهـــا.
- تحديد مسببات أرباحه وخسائره، وتقييم كفاية رأسماله لمواجهتها.
- قياس المخاطر المختلفة، بما يسمح بترشيد قراره المالي مستقبـلا.

2. الأطراف المهتمة بقراءة ميزانية البنك

- الإدارة العليا للبنك.
- إدارته المالية .
- المالكون .
- الدائنون (المودعين، حملة السندات، البنوك الأخرى) .
- الجهات الرقابية (البنك المركزي الضرائب).
- المستثمرون في البورصة .
- عملاء البنك بكافة أنواعهم.

3. تقسم معايير الميزانية

تتم دراسة ميزانية البنك باستخدام العديد من النسب والمقاييس التي تنتج عن مقارنة بنود الأصول ببعضها البعض، أو مقارنة بنود الخصوم كذلك ببعضها

البعض، إضافة إلى مقارنة بند أو أكثر من الأصول مع بند أو أكثر من بنود الخصوم أو العكس. وعموما تقسم معايير الميزانية إلى:

1.3. نسب السيولة

هتم إدارة البنك اهتماما بالغا بإدارة السيولة لمواجهة طلبات السحب والإقراض المختلفة، كما تهتم بتحقيق تناسب بين أمواله المملوكة وموارده الأخرى المتأتية من أموال الغير.

إن تحديد كمية السيولة المناسبة للبنك هي مسألة بالغة الحساسية، خاصة في ظل تعارضها مع مبدأ الربحية، حيث يعد التوفيق بينهما تحديا لنجاح البنوك التجارية في مهامه، ومبررا رئيسيا لخضوعها لسلطة البنك المركزي.

يقسم البنك موارده المالية إلى شرائح، حسب أولويات استخدامها كما يلي:

- **الأولوية 01:** الاحتياطات الأولية (السيولة فقط): قبل استخدام البنك لأمواله، يجب عليه الاحتفاظ باحتياطات نقدية لمواجهة السحب اليومي، الرصيد لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني، المقاصة)؛
- **الأولوية 02**: الاحتياطات الثانوية شبه نقدية (السيولة والربحية): توجيه الأرصدة النقدية الفائضة للاستثمار في الأوراق التجارية؛
- **الأولوية 03**: الإقراض ثم الاستثمار المالي (الربحية والمخاطرة): تعكس استعداد البنك للمخاطرة بأمواله لتحقيق الربح، بدء بمجال

تخصصه وهو الإقراض، ليوجه أمواله الفائضة للاستثمار في الأوراق المالية بأنواعها.

1.1.3. نسبة الرصيد النقدي

المعيار النقدي =(الأصول النقدية/إجمالي الودائع)X100[25]

تشير إلى مدى كفاية الرصيد النقدي (ما يمتلكه البنك من موارد نقدية سائلة) في سداد الودائع.

ن. ر. النقدي =(نقد بالصندوق + نقد لدى البنك المركزي + ارصدة سائلة اخر/إجمالي الودائع)X100

2.1.3. نسبة الاحتياطي القانوني

يستخدم كأداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية على الإقراض وخلق الودائع

ن. إ. القانوني =(نقد لدى البنك المركزي **/**إجمالي الودائع)X100

3.1.3. نسبة السيولة القانونية

تقيس قدرة الموارد النقدية وشبه النقدية على الوفاء بالتزامات البنك المالية، وتعد من أكثر المؤشرات استخداما في تقييم السيولة.

ن. س. القانونية =(الارصدة النقدية وشبه النقد **/**إجمالي الودائع)X100

[25] بن عامر زبير, **مرجع سابق**, ص 133 .

البسط: نقد بالصندوق + أرصدة لدى البنك المركزي + أرصدة سائلة أخرى + الذهب + سندات حكومية + أوراق تجارية مخصومة + أوراق مالية.

2.3. معايير كفاية رأس المال

تعد من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في مجال دراسة كفاءة البنوك، وسنوضح ذلك كمايلي:

1.2.3. أهمية رأس المال المملوك

رأس المال المملوك = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة

تعد كفاية رأسمال البنك أداة لحماية حقوق المودعين، وحاجزا يمنع وصول المخاطر إليها. لذا، يتوجب تحديد حجم الأموال الموظفة، مع تحليل احتمالية مخاطر كل منها، فأمام البنك الذي يواجه زيادة في المخاطر حلين هما إما:

زيادة رأسماله، أو زيادة نسبة الموارد الموظفة في مجالات أقل مخاطرة.

2.2.3. مداخل قياس كفاءة رأس المال المملوك

- **المدخل 01: حساب رأس المال المملوك لكل نوع من الأصول حسب درجة المخاطرة:** تصنيف الأصول حسب درجة مخاطرتها إلى أنواع وتعيين مقدار رأس المال المملوك اللازم لكل نوع منها.

مثال:

لقياس مدى كفاءة رأسمال بنك تجاري ما قدره 1.700.000 دج، تصنف الأصول حسب درجة المخاطرة، كما يلي:

الشكل رقم (07): نموذج لدرجة المخاطر

الأصول	المبالغ (ألف دج)	المخاطرة (%)	مقدار المخاطرة
نقد بالصندوق	**1000**	**0**	
سندات حكومية	**2000**	**0.5**	
أوراق تجارية	**1000**	**4**	
استثمارات أخرى	**1500**	**5**	
قروض بضمانات	**5000**	**12**	
قروض دون ضمانات	**1000**	**20**	
أصول غير مستخدمة	**500**	**50**	
أصول مستخدمة	**600**	**100**	
المجموع	**12.600**	/	

المصدر: من اعداد الباحث

يقدر مجموع المخاطر بمبلغ 1775.000 دج، في حين يقدر رأسمال البنك

بـ 1700.000 دج فقط، لذا يتوجب عليه القيام برفع رأسماله بـ 75000 دج

لتغطية كافة المخاطر.

- **المدخل 02: قياس كفاءة رأس المال باستخدام المؤشرات المالية:**

وهي:

رأس المال المملوك إلى إجمالي الأصول =(راس المال المملوك /إجمالي الاصول)X100

- مؤشر يعكس قدرة رأس المال على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول .
- النقد: مؤشر غير دقيق، باعتباره يساوي بين كافة الأصول رغم تفاوت درجات مخاطرها.

3.2.3. نسبة الأصول الخطرة

الأصول الخطرة = كافة الأصول – (النقد بالصندوق + ولدى البنك المركزي + أرصدة سائلة أخرى + السندات الحكومية + القروض للحكومة)

الأصول الخطرة = كافة الأصول – الأصول عديمة المخاطر.

نسبة كفاية رأس المال =(راس المال المملوك / الاصول الخطرة)X100

وهي تعكس قدرة رأس المال على مواجهة الخسائر المحتملة في عناصر الأصول، وهو مؤشر هام يعكس حسن توظيف وتسيير الموارد المالية للبنك.

3.3. معايير التوظيف

يظهر التحليل المالي مدى الربحية المحققة للبنك في مجالات التوظيف المختلفة، وسنوضح ذلك كمايلي:

1.3.3. تسيير الودائع البنكية

- يوظف الجزء الثابت من الودائع لآجال متوسطة وطويلة، أما الجزء المتغير (الجاري منها) فيستثمر في أصول أكثر سيولة، وذلك للتوفيق بين متطلبات السيولة والربحية .
- يركز البنك على حسن إدارة الودائع الجارية لأهميتها بالنسبة لمركزه المالي، والتي تقاس بنسبة: (الودائع الجارية / إجمالي الودائع) *100

كلما زادت هذه النسبة، كلما زادت أهمية الودائع الجارية بالنسبة للمركز المالي للبنك

2.3.3. علاقة القروض بالودائع

تعد مؤشرا لقياس نشاط البنك، وذلك بقدر ما يزود به الاقتصاد من أموال في شكل قروض، وتحسب هذه النسبة على أساس قسمة:

(القروض والسلفيات / إجمالي الودائع) *100

3.3.3. علاقة الاستثمارات بالودائع

تسمح بتقييم سياسة البنك (توسعية أو انكماشية)، لذا تضاف إلى القروض والسلفيات كافة أوجه الاستخدام الأخرى لأموال البنك، وتشمل محفظة الأوراق المالية، سندات حكومية وأوراق تجارية مخصومة.

(الاستثمارات / إجمالي الودائع) *100

4.3.3. مساهمة البنوك في الاستثمار طويل الأجل

تتميز الودائع الآجلة (لأجل وبإخطار والادخارية) بالثبات والاستقرار، لذا فهي تعد مصدرا رئيسيا لتمويل الاستثمار طويل الأجل، حيث تقاس هذه المساهمة بالعلاقة التالية =(الاستثمارات طويلة الاجل / الودائع الاجلة) 100X

4. دراسة جدول حسابات النتائج

1.4. تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير

تعد هذه الأرصدة دعائم أساسية لتشخيص فعالية البنوك، وهي :

1.1.4. الناتج الصافي البنكي PNB : الفرق بين إيرادات الاستغلال البنكي ومصاريفه (الناشئة عن العمليات المعتادة للبنك).

- **إيرادات الاستغلال البنكي:** فوائد الإقراض، إيرادات الأوراق المالية، مختلف العمولات المحصلة للبنك.

- **مصاريف الاستغلال البنكي:** الفوائد على الودائع الآجلة والادخارية، مصاريف الإقراض، العمولات الممنوحة، وغيرها...

يتوافق مفهوم PNB مع مفهوم القيمة المضافة في المؤسسة الاقتصادية وهو موجه لتمويل المصاريف العامة، لذا يتوجب الاهتمام بقيمته وتطوره، حيث يعود ارتفاعه إلى أثرين، هما:

- **أثر السعر:** ارتفاع أسعار الفائدة.
- **أثر الحجم:** التوسع في الإقراض.

2.1.4. النتيجة الإجمالية للاستغلال

تحسب انطلاقا من **PNB**، حيث تخصم منه المصاريف العامة للاستغلال (الإدارية: الضرورية لإدارة البنك وحسن عمله كالرواتب ومصاريف الدعاية والإعلان والصيانة)، مع المخصصات والاهتلاكات.

وهي تبين الهامش الناجم عن النشاط العادي للبنك بعد خصم مصاريفه العامة والتي تشكل مصاريف المستخدمين معظمها، حيث تستخدم هذه النتيجة خاصة في المقارنة بين البنوك.

3.1.4. النتيجة خارج الاستغلال

تضم المصاريف والإيرادات غير المتعلقة بالنشاط المباشر للبنك.

4.1.4. النتيجة الإجمالية (قبل الضريبة): تسمح بالمقارنة بين نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال بالوصول إلى

5.1.4. النتيجة الصافية: تأخذ بالاعتبار المخاطر المتعلقة بالبنك وهي مؤشر معبر عن كفاءة البنك للتحكم في المخاطر.

5. تحليل نسب الربحية (المردودية)

يتضح مفهوم الربحية بمقارنة النتائج بوسائلها، وأهمها مردودية الاستغلال.

1.5. معدل مردودية الاستغلال

معدل مردودية الاستغلال=(المصاريف العامة / الناتج الصافي البنكي) X100

تعد هذه النسبة جد معبرة عن مردودية البنك، حيث تحسب عادة لمقارنتها مع فترات متتالية، وهي تتراوح بين 65% و 70%.

عند ارتفاع المعدل، فهو يدل إما على ارتفاع المصاريف العامة أو سوء الإنتاجية، لذا لا بد من حساب ما مؤشرات مردودية العاملين وأهمها:

القروض / عدد العاملين

2.5. معدل المردودية الإجمالية

يتم حسابها عن طريق قياس مدى مساهمة استخدامات البنك في تحقيق النتيجة الصافية، أي تبين العائد الصافي للأصول المشكلة من طرف البنك.

م. م. الإجمالية =(النتيجة الصافية / مجموع الميزانية) X100

3.5. معدل المردودية المالية

تسمح للمساهم بتحديد المردودية التي يتحصل عليها جراء استثمار ماله في أسهم البنك (15% فما فوق تعد ملائمة).

م. م. الماليـــة =(النتيجة الصافية / راس المال المملوك) X100

الاسئلة والتقييم

- هل يختلف التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية عنه في البنوك؟
- ما هي القوائم المالية المستعملة في التحليل المصرفي؟
- ما هي اهم المؤشرات المالية التي تستعمل بشكل دوريا في قياس الاداء المصرفي؟
- من هم الاطراف المهتمين بقياس الاداء المصرفي ولماذا؟
- ما هو دور البنك المركزي في اهمية قياس الاداء المصرفي؟
- ما علاقة لجنة بازل بقياس الاداء المصرفي؟

المحور السادس:

الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي وانواع البنوك

المحور السادس: الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي وانواع البنوك

أولا: الاتجاهات الحديثة للنشاط البنكي

تتضح لنا هذه الاتجاهات من خلال النقاط التالية:

1. تطور التحليل النظري للنشاط البنكـــي

وذلك كم خلال التالي

1.1. نظرية إمكانية التحويل التبديل (The Shiftability Theory):

- تهتم بتوسيع قاعدة أصول البنك وتوظيفاته، بحيث لا تقتصر عملياته على القروض التجارية، بل يجب أن تشمل الاستثمار المالي، باعتبار أن مركزه المالي لن يتأثر في حالة السحب المفاجئ للودائع، إذا تمتع بمرونة تحويل وتسييل الأوراق المالية التي يحوزها للحفاظ على مستوى السيولة المطلوب.
- جودة سيولة البنك ترتبط بامتلاكه أصولا قابلة للتحويل إلى نقد بأسرع وقت وبأقل خسارة ممكنة، وهو ما يتوقف على حجم وتنوع أصول البنك وعملياته.

2.1. نظرية الدخل المتوقع (The Anticipated Income Theory):

- تقوم على انتقاد مبدأ السيولة المبنية على إمكانية سداد القروض التجارية (ق.أ)، لأن توجيه القروض لتمويل تجارة السلع المباعة قبل تاريخ الاستحقاق لا يمثل حماية مؤكدة للبنك فقد يفشل المقترض في تصريفها، نتيجة التعرض لمخاطر عدة (تغير الطلب، التضخم) مما يؤثر سلبا على إمكانية استرداد البنك لمستحقاته، لذا فهي تشجع الإقراض الاستثماري (ط.أ)
- تركز النظرية على الدخل المتوقع من النشاط وليس النشاط بحد ذاته، أي دراسة البنك لمقدار الدخل المتوقع من النشاط الممول بغض النظر عن مدة القرض، التي لا يشترط فيها قصر الأجل، حيث يمكنه منح القروض لآجال مختلفة، طالما توقع توليدها لدخل كاف لخدمتها.
- تهتم بجانب الخصوم وبإدارة سيولة البنك التجاري، حيث تفترض أن سيولته لا تتوقف على فترة استحقاق القروض أو على ما يمتلكه من أوراق مالية سهلة التحويل إلى نقود حاضرة، بل تعتمد كذلك على إمكانية حصوله على موارد مالية من مصادر خارجية، كإصدار السندات.
- أساس هذه النظرية: الخصوم (رأس المال، الودائع، الاحتياطات والأرباح المحتجزة والأموال المقترضة) تمثل مصادر الأموال التي يستخدمها البنك لتمويل استثماراته، أي تمويل الأصول (بما فيها القروض الممنوحة)، حيث تهدف إدارة الخصوم إلى زيادة موارد البنك لتمكينه من الاستجابة للمزيد من طلبات الاقتراض.

2. النشاط البنكي في ظل العولمة الماليــة وتحدياتها

وتتمثل في النقاط التالية:

1.2. إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

حيث حدث تغيير كبير في وظائف البنوك وتوسع نطاق أعمالها محليا وعالميا، واتجهت إلى تنويع أنشطتها إلى مجالات غير مسبوقة خاصة في الأسواق المالية.

2.2. احتدام المنافسة في القطاع المصرفــي

بإقرار اتفاقية تحرير الخدمات، اشتدت المنافسة في السوق المصرفية بين البنوك التجارية فيما بينها محليا وعالميا من جهة، وبينها وبين المؤسسات المالية من جهة أخرى، حيث أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التأمين وصناديق التقاعد والاستثمار منافسا قويا للبنوك في مجالات التمويل المختلفة.

3.2. إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية

مما تسبب في العديد من الأزمات المالية في الدول النامية (أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا)، التي عجزت بنوكها المركزية عن التحكم في التدفقات المالية من وإلى البلدان المعنية مع عجزها عن إنقاذ أسعار الصرف لتلك الدول من التدهور والانخفاض المتتالي والسريع بفعل قوى المضاربة.

4.2. ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية لإدارة المخاطر

نتيجة لاتساع الأنشطة، فقد زادت المخاطر المصرفية وتنوعت، وأصبح لزاما على البنوك أن تحتاط لها بعدة وسائل أهمها الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بتدعيم رأس المال والاحتياطات وخاصة معيار كفاية رأس المال (لجنة بازل 1988) والذي يدل على متانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين المحلية وعجزها عن استيعاب المزيد من مؤسسات القطاع.

5.2. التحديات الناتجة عن تحرير الخدمات المصرفية

واهمها النقاط التالية:

- تشبع السوق المصرفية قدرتها على منافسة نظيراتها الأجنبية، مما يفرض على الحكومات العمل على تأهيلها وتحسين كفاءتها وتشجيعها على الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة في العمل .
- تأثر الاستقرار المالي الكلي سلبا، نتيجة تقلب تدفقات رأس المال مما يمكنه التسبب في إحداث أزمات مالية حادة ومفاجئة (1994-1997).

ثانيا: اهم انواع البنوك الحديثة

1. البنوك الشاملة

تلك الكيانات المصرفية التي تسعى لتنويع مصادر تمويلها وتوظيفها في مجالات متنوعة، بحيث تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف بنوك الاستثمار، فهي تقوم بأعمال كافة البنوك.

فهي بنوك متعددة الوظائف والمهام، تقدم مجموعة متنوعة من الأعمال المصرفية والمالية اعتمادا على تكنولوجيات متطورة في ظل اقتصاديات الحجم الكبير

تعتمد البنوك الشاملة على الأسس العلمية للتسويق المصرفي في ظل بيئة معولمة تشجع تنويع مجالات ومناطق النشاط، بحيث تجمع بين الوظائف المصرفية التقليدية، والتعامل بكافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار المالي، التأمين، والسوق النقدية، لزيادة العوائد المحققة وتخفيض المخاطر المحتملة.

2. مقومات نجاح البنوك الشاملة

- تنمية وتنويع مصادر التمويل (رأس المال، الودائع والقروض) لمواجهة متطلبات السيولة المختلفة؛
- توسيع قاعدة ملكية البنك إلى المساهمين الراغبين في ذلك؛
- امتلاك منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية والمالية المؤطرة من قبل موارد بشرية مؤهلة؛
- التحكم في التكنولوجيات الحديثة في مجالات العمل والإدارة والاتصال.

3. الخدمات المقدمة في البنوك الشاملة

الجدول رقم (08): الخدمات المقدمة في البنوك الشاملة

١- الودائع:	٦- الإكتتاب في الأوراق	٩- حركة الأموال:
- ودائع جارية.	المالية:	- التمويل المحلي.
- ودائع لأجل.	- أدوات الخزينة.	- التمويل الدولي.
- ودائع لإخطار.	- سندات الدولة.	١٠- خدمات الضمان:
- ودائع توفير.	- سندات الشركات.	- خطابات الضمان.
٢- التداول:	٧- خدمات الإستشارة:	- الإعتمادات المستندية.
- السوق المالية.	- إستشارة إدارة السيولة.	- التحصيلات المستندية.
- النقد الأجنبي.	- إستشارة الإدارة المالية.	- خدمات القبول.
- المشتقات المالية.	- التخطيط المالي.	- ترويج المشروعات الجديدة.
٣- بيع الأوراق البنكية:	- إستشارة الإستثمار	١١- خدمات التأمين:
- شهادات الإيداع.	العقاري.	- تأمين الصادرات.
- الأسهم و السندات.	- إستشارة التجارة الخارجية.	- تأمين المخاطر.
٤- الإئتمان:	- الاستشارات القانونية.	- تأمين الأفراد و الممتلكات.
- الإئتمان الإستهلاكي.	- الاستشارات الضريبية.	١٢- التمويل المتخصص:
- إئتمان للمؤسسات.	- بحوث التسويق.	- تمويل شراء الأصول.
- إئتمان للبنوك المحلية و بالخارج	٨- خدمات المستهلك:	- التأجير التمويلي.
٥- السمسرة:	- بطاقات الإئتمان.	- تمويل المشروعات.
- السمسرة في سوق المال.	- الشيكات السياحية.	- المشاركة.
- السمسرة في العملات.	- إدارة أصول الأفراد.	- التمويل العقاري.
- السمسرة في الأراضي	- الخزائن و الأمان.	- تمويل الدفع المالي.
و العقارات	- صناديق الإستثمار.	
- السمسرة في الذهب.	- نظم المعاشات.	

المصدر: بريش عبد القادر, **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**, اطروحة دكتوراه, فرع نقود ومالية, جامعة الجزائر, 2005-2006.

4. وظائف البنوك الشاملة

- إقراض كافة القطاعات الاقتصادية بآجال وصيغ مختلفة (الإقراض العادي، الإيجار التمويلي، تمويل التجارة الدولية، إصدار خطابات الضمان)؛
- الاستثمار في الأوراق المالية، بمعنى تملك وإدارة وإقراض الاستثمارات القائمة، والمساهمة في إنشاء الاستثمارات الجديدة إصدارا وإسنادا وإقراضا؛
- القيام بأنشطة نقدية ومالية مختلفة، كالمتاجرة بالعملة والتأمين مثلا؛
- تقديم خدمات متنوعة كإعداد الدراسات وتقديم الاستشارات للعملاء وإدارة استثماراتهم ومحافظهم المالية، وتسوية مدفوعاتهم ومستحقاتهم للغير، وتمكينهم من التعامل بالبطاقات الائتمانية الحديثة، وتأجير الخزائن الحديدية لهم.

5. مزايا البنوك الشاملة

- العمل على أساس الحجم الكبير (تعظيم العوائد وتخفيض التكاليف)؛
- تنويع محفظة القروض والاستثمارات وبالتالي تقليل المخاطر ككل؛
- ممارسة الأساليب المعاصرة في إدارة الموارد والاستخدامات؛
- توسيع تشكيلة الخدمات المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.

6. البنوك الشاملة واستراتيجيات تنويع الموارد والنشاطات

1.6. تنويع الموارد

1.1.6. اتخاذ البنك شكل شركة قابضة مصرفية

لضمان تنويع مصادر التمويل، لأن البنك عندما يتخذ شكل الشركة القابضة فإنه يستطيع أن يضم إلى جانبه العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية التي تمكنه من تدعيم وزيادة موارده المالية، خاصة عند تراجع الإيداع، حيث يمكن في هذه الحالة أن تقوم إحدى الشركات الفرعية بالاقتراض من السوق المالية مثلا وتعيد إقراض تلك الأموال إلى البنك.

2.1.6. إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول

هي شهادات لحاملها، وقابلة للتداول في أسواق النقد في أي وقت دون الرجوع إلى البنك المصدر لها، حيث تعد بمثابة ودائع آجلة (طويلة الأجل) تسمح بتوفير التمويل السريع لاستخدامه في زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك.

3.1.6. الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي

وذلك دعما لمركزها المالي، حيث تأخذ هذه العملية شكل الاقتراض السندي من الأسواق المالية، أو الاقتراض من المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي .

وتسمح هذه العملية بتأمين السيولة الكافية للبنك وزيادة قدرته التمويلية، في ظل اكبر قدر من الأمان للمودعين.

4.1.6. التوريق (التسنيد)

يقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض المستحقة في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول. حيث يمكن الإقبال على شراء هذا النوع من الأوراق المشتقة وذلك استنادا إلى الأصول القائمة، ومن أمثلتها القروض العقارية التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية في الولايات المتحدة قبيل الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

2.6. تنويع الاستخدامات (النشاطات)

* التنويع ضمن المجالات المصرفية :

1.2.6. تنويع القـــروض الممنوحـة

بحيث تشمل كافة القطاعات الاقتصادية، إلى جانب الأنشطة العقارية والاستهلاكية وقروض تمويل التجارة الدولية، مع اختلاف آجال استحقاقها.

2.2.6. رسملة القروض (استبدالها بحصص في رأس المال)

عند عجز المنشأة المقترضة عن سداد ديونها تجاه البنك، وتأكده أن أسباب ذلك تعود لسوء تسييرها، فيلجأ إلى تملك جزء من رأسمالها لضمان حق المشاركة في ادارتها.

3.2.6. تمويل برامج الخوصصة وتوسيع قاعدة الملكية

عبر الإقراض طويل الأجل، مع إمكانية استفادة البنك مقابل ذلك من إعفاءات وامتيازات ضريبية، تمكنه من تخفيض أسعار الفائدة المستحقة على تلك القروض للمساهمة في إنجاح تلك البرامج التي تعد مفتاحا لنجاح عمليات التحول الاقتصادي التي مرت بها الدول النامية.

* التنويع بدخول مجالات غير مصرفية:

4.2.6. الاستثمار في الأسواق المالية

ويشمل ذلك:

- تكوين وإدارة محفظة أوراق مالية للبنك: وتنويعها من حيث تواريخ استحقاقها وطبيعة أنشطة المؤسسات المصدرة لها وتباعدها جغرافيا، وهذا لتخفيض درجة ارتباطها ببعضها البعض، مما يزيد من احتمالات تعظيم الربحية وتخفيض المخاطرة إلى أدنى مستوى ممكن.
- **وتؤدي البنوك الشاملة معظم أنشطة الاستثمار المالي عبر إنشائها لـ:**

صناديق الاستثمار: التي تتولى إصدار وتسويق الأوراق المالية لصالح مختلف المتعاملين مقابل الحصول على عمولات محددة منهم، إضافة إلى تقديم الاستشارات المتعلقة بنوعية وتشكيلة الأوراق المالية المصدرة والمقارنة بين عائدها ومخاطرها في ضوء الظروف المحيطة بالسوق أو بقطاع النشاط.

- كما تتولى الصناديق المذكورة إدارة الاستثمارات المالية لصالح العملاء (الصيرفة الاستثمارية) مقابل عمولات محددة، حيث يقوم البنك بتداول الأوراق المالية بناء على أوامرهم، دون تحمل الخسارة في حال وقوعها.
- ولقد نجحت صناديق الاستثمار في امتصاص جزء هام من مدخرات المستهلكين والمستثمرين الذين يحجمون عن الاستثمار في الأوراق المالية بأنفسهم (ضيق الوقت أو محدودية الثقافة الاستثمارية).
- ولمواجهة تسرب ودائع العملاء إلى تلك الصناديق، فقد قامت البنوك الشاملة بإعادة تنظيم نفسها بتبني واستيعاب وظائف صندوق الاستثمار، بهدف دعم مواردها المالية وتعظيم عوائدها.

5.2.6. التأجير التمويلي

أسلوب مستحدث للتمويل تحصل بواسطته المؤسسة على المعدات اللازمة لها دون دفع ثمنها، وإنما تستأجرها من شركات مختصة شرط تحمل مصاريفها

التشغيلية، وتكون مخيرة عند نهاية مدة الإيجار بين شراء الآلة بثمن يراعي إجمالي القيمة الايجارية المسددة، أو إعادة استئجارها لمدة أخرى.

ويعد التمويل ألتأجيري من أنشطة الوساطة المالية، حيث يشتري المؤجر الأصل الذي يحتاجه المستأجر ويؤجره له لفترة معينة يتلقى خلالها أقساطا منه تزيد في مجموعها عن ثمن الأصل المقتنى لتشمل هامش ربح مناسب.

6.2.6. عمليات التأمين

تؤدي البنوك الشاملة هذا النشاط في إطار الشركات القابضة البنكية، إذ يلجأ البنك إلى شركة التأمين الشقيقة للتأمين على حياة مقترضيه، حيث تلتزم هذه الأخيرة بسداد أقساط القرض في حالة موت أحدهم، كما يمتد هذا النشاط ليشمل التأمين على الممتلكات التي تم الاقتراض لشرائها .

7.2.6. عمليات الصرف (المتاجرة بالعملة)

لإتمام صفقات التجارة الدولية لصالح العملاء مقابل عمولة منهم، مع إمكانية تجنب البنك للمخاطر، خاصة في ظل التعامل في الأسواق الحاضرة دون الأسواق الآجلة والمستقبلية.

2. البنوك الإسلامية

وسنتعرف عليها من خلال تقديم تعريف لها وكذلك إبراز خصائصها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها, وتبيان أهم الخدمات التي تقدمها وذلك من خلال النقاط التالية:

1.2. تعريف البنوك الإسلامية

يمكن تعريف البنك الإسلامي كمايلي: "هو مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية, بهدف غرس القيم والمتمثلة في الخلق الإسلامية في مجالات المعاملات المالية والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية"[26], ويعرف أيضا على أنها " مصارف تجارية (تهدف إلى الربح) تقوم بتقديم الخدمات المصرفية في إطار الشريعة الإسلامية"[27].وأيضا "يعرف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تقوم لتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة, عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة

[26] سحنون محمد, **دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي**, مطبعة جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر, 2003-2004, ص 96.

[27] محمود حسين الوادي, وآخرون, **الاقتصاد الإسلامي**, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الأردن, الطبعة الأولى, 2010, ص 193.

والاستثمار المباشر, وتقدم كافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار"[28].

اذن نستطيع القول ان " المصارف الإسلامية هي تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك فيما يخص عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذًا وعطاء, ونظرا لهذه الطبيعة المتفردة لهذه المؤسسات فقد أطلقت عليها أسماء عديدة مثل بنوك المشاركة وبنوك التمويل البديل وحتى بنوك التمويل الأخلاقي"[29].

2.2. خصائص البنوك الإسلامية

وتتمثل هذه الخصائص فيمايلي[30]:

- عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء.
- الطابع العقائدي.
- الاستثمار في المشاريع الحلال.
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

---

[28] سحنون محمد, **مرجع سابق**, ص 97.

[29] بورقبة شوقي, **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية مقارنة-** أطروحة دكتوراه (غير منشورة), قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, جامعة فرحات عباس, سطيف, الجزائر, 2010-2011, ص 05.

[30] سليمان ناصر, عبد الحميد بوشرمة, **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**, مجلة الباحث, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, العدد 07, 2009-2010, ص ص 306-307.

- التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية للمقترض.

3.2. أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وأهمها مايلي[31]:

- إخضاع المعاملات المصرفية للأحكام الشرعية وقواعدها؛
- نشر القيم العقائدية في المجال المالي كوجه من أوجه الدعوة الإسلامية؛
- تطوير الثقافة الادخارية وتشجيع الاستثمار والعمل على محاربة الاكتناز وفق صيغ جديدة؛
- تمويل المشاريع والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والدينية بتوفير رؤوس الأموال لهم؛
- السعي إلى تحقيق الرشادة في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق التنمية الشاملة؛
- إقامة حدود الله في الأموال من خلال تطبيق الكليات الخمس؛
- تحقيق مراتب العين الكريم من خلال تحقيق المراحل الخاصة بالاقتصاد الإسلامي (مرحلة الضروريات, الحاجيات, التحسينات).

4.2. خدمات البنوك الإسلامية

وتتمثل هذه الخدمات في الأعمال المصرفية وأعمال الاستثمار والمعلومات وكذا خدمات اجتماعية وإسلامية, وسنوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

---

[31] سحنون محمد, **دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي**, مطبعة جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر, 2003-2004, ص ص 98-99.

الشكل رقم (03): الإطار العام لأنشطة المصرف الإسلامي

المصدر: سحنون محمد, **مرجع سابق,** ص 100.

" حيث تستمد المصارف الإسلامية أموالها من المساهمين ومن المودعين أما أموال المساهمين فمصدرها مشروع مادامت تتم في صورة حصص مالية كحصص الشركاء في شركة العنان*, أو أرباب المال في شركة المضاربة, أو تتم في صورة أسهم عادية لا يميز فيها بين مساهم وأخر في الحقوق والواجبات"[32], أما فيما يخص مصدر البنوك الإسلامية الآخر والمتمثل في الودائع سوف نتطرق إليه في النقطة الموالية.

5.2. مفهوم الودائع

تعرف الودائع على أنها " دين بذمة المصرف, أي رصيد موجب للمودع"[33], كذلك "من جهة أخرى, فان الوديعة لا تعني تحويلا للملكية, أي ملكية النقود, فهي دائما لصاحبها, تخلى عن التصرف فيها بصفة مؤقتة, وقد نقل حق التصرف فيها, ولكن بشكل مؤقت أيضا إلى البنك, فهذا الأخير من حقه استعمال هذه الودائع, ولكن في الحدود التي تسمح له بها عمليات السحب المحتملة من طرف أصحابها".[34]

---

[32] رفيق يونس المصري, **المصارف الإسلامية** , مركز النشر العلمي, جامعة الملك عبد العزيز, السعودية, (دون ذكر سنة النشر), ص 13.

[33] شاكر القزويني, **محاضرات في اقتصاد البنوك**, مرجع سابق, ص 77.

[34] الطاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الرابعة, 2005, ص ص 25 .26

وتعتبر الودائع أهم موارد البنك التجاري, حيث تمثل نسبة هامة من إجمالي موارد البنك, وهي عدة أنواع وكل نوع له خصائصه يتميز بها عن الأخرى (ودائع جارية, ودائع لآجل, ودائع بإخطار, ودائع التوفير...الخ).[35]

2.2.5. أنواع الودائع في البنوك الإسلامية

وتتمثل في نوعين هما كالتالي:

- **ودائع الحسابات الجارية:**

وهي إيداع مبالغ مالية من طرف أصحابها في البنوك مشروطة بردها في أي وقت يطلبها أصحابها, مما يلزم البنك برد الأموال المودعة عند الطلب, ويبقى للبنك الحق في استثمارها كيف ما يشاء, ولذلك تسعى البنوك الإسلامية على تشجيع أصحاب الفوائض المالية على إيداعها في حسابات جارية وذلك مع عدم احتساب أي تكاليف عليها, وقد تمنح بعض البنوك جوائز معينة لأصحاب هذه الودائع.[36]

حيث تقبل البنوك الإسلامية الأموال من المودعين في هذا النوع من الحسابات على سبيل القرض, فتقبل الأموال على أنها قروض تلتزم بردها بدون

---

[35] سحنون محمد, **مرجع سابق**, ص 77.

[36] عبد الله على الصيفي, **التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية**, مداخلة مقدمة إلى مؤتمر التأمين التعاوني, أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه, الجامعة الأردنية, الأردن, 11-12/افريل/2010, ص ص 04 05.

زيادة أو نقصان, ولكن البنوك الإسلامية هنا تحصل على تفويض من صاحب المال (المودع) يمكنّها من التصرف في الأموال المودعة على ضمان البنك الإسلامي, وبهذا فلا يكون للمودع أي حق في نتائج استثمارها, وتكون عوائد هذه الاستثمار خالصة للمصرف الإسلامي عملا بقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان.[37]

- **ودائع الاستثمار:**

تتمثل من خلال فتح حسابات بنكية من طرف البنك الإسلامي لعملائه على سبيل المضاربة, ليتيح لهؤلاء المودعين استثمار أموالهم, فيوقعون عقد مع البنك من خلاله يخول للبنك الإسلامي العمل بأموالهم ضمن شروط شرعية, على أن يتم توزيع أرباح استثمار هذه الأموال بينهم وبين البنك بنسب متفق عليها مسبقا, أما فيما يخص الخسارة فيتحملها أصحاب المال أي المودعين, ما لم يقصر البنك أو يتعدى على المال وهذا هو مضمون عقد المضاربة, حيث يقوم البنك بخلط أموال جميع المودعين في هذه الحسابات معا كما تخلطها بأموالها الخاصة لذلك يسمى بالحسابات الاستثمارية المشتركة.[38]

---

[37] محمد حسين الوادي, وآخرون, **مرجع سابق**, ص 24.

[38] **نفس المرجع اعلاه**, ص 206.

حيث نجد أن هناك نوعين من حسابات الاستثمار وهي[39]:

- تفويض بإستثمار الودائع, وذلك أن العميل يخول للبنك بإن يستثمر مبلغ الوديعة, في مشاريع يختارها البنك.
- تحديد نوع وطبيعة الاستثمار من طرف العميل, أي أن هذا الأخير يختار مشروعا معينا يستثمر أمواله فيه.

يقوم البنك في كل من النوعين السابقين بدور المضارب أي وكيل بالعمل عن جميع الموعين في استثمار الودائع, بحيث يأخذ حصته من الربح في نهاية السنة المالية للبنك أو بعد نهاية المشروع لمن كان إيداعه محددا في استثمارات معينة.

6.2. الاختلافات بين ودائع البنوك الإسلامية وودائع البنوك التقليدية

وتتمثل هذه الاختلافات فيمايلي:

- **الودائع الجارية (تحت الطلب):**

لا تعطي البنوك الإسلامية عوائد وأرباح لأصحاب الودائع الجارية, حتى لو كانت هناك أرباح وعوائد نتجت عن استثمار تلك الودائع, وذلك لان أصحاب هذه الودائع لا يشارك في الاستثمار ولا يتحمل مخاطره, فالبنك الإسلامي ضامن للمال ومالك له لان صاحب الوديعة أعطاه المال وفوضه على استخدامه

[39] سعد الدين محمد الكبّي, **المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام**, المكتب الإسلامي, بيروت-دمشق-عمان, الطبعة الأولى, 2002, ص ص 305 306.

على ضمانة أن يسحب هذا المال من حسابه متى شاء, وبالتالي طالما أن البنك الإسلامي سيتحمل مخاطر المال (الغرم), فله أن يستأثر بربح استثماره (الغنم), ونجد أن كشف حساب مثل هؤلاء المودعين في البنك الإسلامي – إن حصل- يتم بدون مقابل أي مجانا.

في حين أن البنوك التقليدية تستقبل هذه الودائع من خلال فتح حسابات لعملائها, وتقوم باستغلال هذه الودائع في عمليات الإقراض بفائدة محددة (ربا), إذ نجد أن المودع في هذه الحسابات على مستوى البنوك التقليدية يعتبر من قبيل التعاون على الإثم, رغم أن صاحب هذا الحساب قد لا يحصل على أي فوائد, كما أن البنوك التقليدية قد يقوم بكشف الحساب الجاري لعملائه في حالات معينة مقابل فائدة محددة أيضا, مما يوقع البنك وصاحب الحساب في الربا صراحة.[40]

- **الودائع الاستثمارية:**

من خلال الجدول التالي سنوضح نقاط الاختلاف بين الودائع في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية:

[40] محمود حسين الوادي, وآخرون, **مرجع سابق,** ص ص 209 210.

الجدول رقم (09): الفرق بين الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

وجه الاختلاف	الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية	الودائع الاستثمارية في البنوك التقليدية
ملكية الوديعة	تستمر ملكية المودع لأمواله مما يحمله مخاطر استثمارها ويجعل من حقه المشاركة في الأرباح.	تنتقل ملكية المال المودع إلى البنك, وبالتالي فان المال يصبح دينا في ذمة المصرف مما يحرم دفع أية زيادة للمودع.
الأرباح والخسائر	يتحمل المودع الخسائر بنسبة مساهمته في رأس مال المضاربة في حالة تحقيق خسائر. ويأخذ حصته المتفق عليها من الأرباح في حالة تحقق أرباح.	لا يتحمل المودع أي خسارة في حالة حدوثها, ولا علاقة له بإرباح استثمار أمواله, بل له عائد محدد سلفا بغض النظر عن نتائج استثمار أمواله.
نوع العقد	عقد المضاربة جائز شرعا.	عقد إجارة على النقد غير جائز شرعا (عقد ربوي).
ضمان العائد	العائد غير مضمون بالنسبة للمودع وغير محدد. فله فقط حصة شائعة من الربح الذي يتحقق أو يتحمل الخسارة في حالة حدوثها.	العائد مضمون بالنسبة للمودع ومحدد سلفا بغض النظر عن نتائج أعمال البنك الربوي.

المصدر: محمود حسين الوادي, وآخرون, **مرجع سابق**, ص 211.

7.2. الأخطار التي تواجه البنوك الإسلامية

وسنرى ذلك من خلال التالي:

1.7.2. تعريف الخطر

يعرف الخطر على انه " الخسارة المادية المحتملة في الثروة أو الدخل نتيجة وقوع حادث معين"[41]، ونعرفه ايضا على انه " ضرر متوقع الحدث مبني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين احتمالات متعلقة بالأشخاص مثل وفاة, مرض, أو عجز, أو احتمال متعلقة بالممتلكات مثل حريق, تصادم, سرقة, انهيار, تزوير, غرق السفن إلى غير ذلك من الأخطار"[42]، وبالتالي "هو الانحراف الحاصل في الأحداث التي تقع خلال فترة زمنية معينة في موقع معين"[43]، حيث نجد أن عملية التحوط من الخطر هي ذات طبيعة قانونية،[44] تستعمل فيها أدوات رياضية وإحصائية وكذلك اعتماد مؤشرات تدلي بنتائج احتمالية, و للخطر شروط لابد من توفرها لكي يكون قابل لتأمين وهي[45]:

---

[41] حربي محمد عريقات, سعيد جمعة عقل, **التأمين وإدارة الخطر – النظرية والتطبيق- ,** دار وائل للنشر, الأردن, الطبعة الأولى, 2008, ص 11.

[42] محمد رفيق المصري, **التأمين وإدارة الخطر- تطبيقات على التأمينات العامة-** , دار زهران للنشر والتوزيع, الأردن, 2009, ص 11.

[43] محمد جودت ناصر , **إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق,** دار مجدلاوي للنشر, الأردن, الطبعة الأولى, 1998, ص 17.

[44] Paul-henry Delvaux, **les assurances de responsabilité**, Kluwer, 2006, page 04.

[45] عاطف عبد المنعم, وآخرون, **تقييم وادرة المخاطر**, مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث, كلية الهندسة, جامعة القاهرة, 2008م, ص 48.

- يجب أن يكون الخطر حقيقيا وان تكون الخسارة الناتجة عنه ذات صفة عرضية؛
- يجب أن يكون الخطر ممكن قياسه و تقديره؛
- يجب أن تكون قيمة قسط التأمين في مقدرة الفرد أو المؤسسة؛
- يجب تَوَفُر إحصائيات كاملة لأي خطر يُقبل التأمين عليه لتحديد أقساط التأمين كما يجب توفر الفنِّيين اللَّازمين لإجراء أي نوع من التأمين إذ أنهم العنصر الأساسي لأي مشروع تأمين.

2.7.2. أركان الخطر

ونوضح ذلك فيمايلي[46]:

- **أن يكون نتيجة حادث مفاجئ:** أي أن الحادث إذ تحقق يكون السبب عرضي لا إرادي, بحيث لا يكون المؤمن له أو احد تابعيه متعمدا في تحققه.
- **عدم التأكد:** يقصد به ذلك الشعور والإحساس الذي ينتاب شخص ما نتيجة لموقف معين, أو يصاحب مرحلة اتخاذ قرار معين وتقديراته الشخصية للنتائج المتوقعة أو المحتملة, لذلك يكون من الضروري القياس الموضوعي لظاهرة عدم التأكد اعتمادا على نظرية الاحتمالات.

[46] عيد احمد ابوبكر, وليد إسماعيل السيفو, **إدارة الخطر والتأمين**, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, الأردن, 2009, ص ص 31 32.

- **الخسارة المالية:** ويعني ذلك أن تكون الخسارة المالية نتيجة لتحقق الخطر, وهذا يتطلب إهمال الخسارة المعنوية, نظرا لاستحالة قياسها كميا, إذ تعتبر الخسارة المادية ركن رئيسي للخطر, ومن أهم عناصره, فلا يمكننا إهمال العنصر المادي (الخسارة المادية) في تناولنا للخطر كظاهرة موضوعية.
- **الاحتمالات:** أن يكون احتمال وقوع الخطر في المستقبل فلا يكون مؤكد الحدوث ولا يكون مستحيل الحدوث أي احتمالية الخطر تقع بين الصفر (0) و الواحد (1).

3.7.2. مفهوم الخطر البنكي

"تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر, والتي تؤثر على أدائها ونشاطها, فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حصة الأسهم, والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي, وتتطلب عملية تعظيم الثروة, أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك, نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة"[47], وقد تلجأ البنوك إلى تحويل الخطر إلى جهات أخرى كالتأمين على المحافظ المالية والقروض وغيرها, وكذلك بإمكانها نقله إلى المستثمرين كطرف ثالث, رغم

[47] كمال رزيق, **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**, مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية, مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية, 6/5 افريل/ 2012, الخرطوم, السودان, ص 2.

هذه الإجراءات المتبعة لإجل التقليل من الأخطار المصرفية إلا أن الخطر يبقى موجود في النشاط المصرفي ولا يختفي.[48]

4.7.2. مخاطر البنوك الإسلامية

وتتمثل هذه الأخطار في مايلي:

- **خطر السيولة:** ويتمثل في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه عملائه لعدم توفره على السيولة الكافية لذلك, وان هذه المخاطر تعود لعدة أسباب, حيث نجد عدم وجود مقرض نظرا لعمل معظمها مع بنوك تقليدية, كذلك لا يمكنها بيع الديون, بالإضافة انه لا توجد لها سوق نقدي في اغلب البلدان ولا يمكنها الاقتراض من بنوك ومؤسسات مالية مقابل فوائد.[49]
- **الخطر الائتماني:** هي المخاطر التي تنشأ عندما يكون الدفع نقدا من احد أطراف الصفقة أو أن يلتزم بتسليم أصولا قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصل أو نقد وهذا ما يعرض البنك لخطر الخسارة المحتملة, وتتجلى كذلك المخاطر الائتمانية في حالة الصيغ بالمشاركة في الأرباح في صورة عدم قيام الشريك بسداد البنك عند حلول الأجل, وإن هذه المشاكل

---

[48] Maarten R. C. van Oordt, **Credit Risk Transfer and Bank Insolvency Risk**, Financial Stability Department, Bank of Canada, 2017, p 01.

[49] كمال رزيق **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**, مداخلة مقدمة إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية, النسخة الرابعة, مركز البيان للهندسة المالية, السودان, 05-06/افريل/2012, ص 08.

قد تأتي نتيجة تباين المعلومات, عندما لا يكون لدى البنك هذه المعلومات بالشكل الكافي عن الأرباح الحقيقية لمؤسسات الأعمال والتي كان تمويلها وفق صيغ المشاركة/المضاربة, كذلك نرى أن عقود المرابحة متاجرة, مما تنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أداؤه في تجارته.[50]

- **مخاطر السوق:** وهي الناتجة عن تقلبات الأسعار في سوق السلع والخدمات والأوراق المالية, وكذلك العملات, مما يهدد تزايد حدّتها إلى حدوث أزمات مالية وإمكانية انتقالها من اقتصاد إلى آخر, مما قد يكون وقع هذه الأخطار على البنوك الإسلامية كبيرا, نظرا لعدم قدرتها على مراجعة أسعار العقود في البيع مهما كان موضوعه, بالإضافة إلى عدم مشروعية بعضها كالمتاجرة في العملات الآجلة.[51]
- **خطر السعر المرجعي:** في ظل عدم تعامل البنوك الإسلامية بمعدلات الفائدة يبدو أنها لا تتعرض للمخاطر الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة, ولكن هذه التغيرات في سعر الفائدة تنشأ عنها بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية, لان هذه الأخيرة تستعمل سعر

---

[50] الأخضر لقليطي, **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية – دراسة ميدانية**, متاح على الموقع التالي:
http://www.slideshare.net/fatehfateh/ss-33163733 تاريخ الاطلاع:

[51] كمال رزيق, **مرجع سابق,** ص 08.

مرجعيا لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة, فمثلا يتحدد هامش ربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي للمرابحة, وهو في العادة مؤشر حر, حيث نجد في طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت أنها تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد, وعلى هذا الأساس, لا يمكن تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت في حالة تغير السعر المرجعي.[52]

- **خطر التشغيل:** وتتمثل أساسا في الأخطار المتعمدة والغير متعمد داخل البنك ومن أهمها نجد, أمانة الموظفين, الأخطاء المهنية, عدم ملاءمة برامج الإعلام الآلي لطبيعة عمل البنوك الإسلامية.[53]
- **خطر الإزاحة التجارية:** وتتمثل هذه المخاطر في تحويل مخاطر الودائع إلى المساهمين, ويكون ذلك عندما يقوم البنك في ظل المنافسة التجارية في السوق المصرفية بدعم عائدات الودائع من أرباح المساهمين, وذلك من اجل المنع أو التقليل من لجوء المودعين إلى سحب أموالهم نتيجة العوائد المنخفضة, إذ نجد أن مخاطر الإزاحة التجارية تعني انه قد يعجز البنك الإسلامي عن إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنة بالبنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية المنافسة, وبالتالي الخوف من لجوء

[52] الأخضر لقليطي, **مرجع سابق.**

[53] كمال رزيق, **مرجع سابق**, ص 08.

المودعين لسحب ودائعهم, مما يعتمد البنك الإسلامي على جزء من أرباح المساهمين لإعطائها لأصحاب الودائع الاستثمارية.[54]

- **الخطر القانوني:** وهي تلك الأخطار المتعلقة بطبيعة العقود المالية الإسلامية في ظل الاختلافات الموجودة بينها, حيث نجد أنها تواجه البنوك الإسلامية في جوانب توثيقها وتنفيذها, وكذلك عدم توفر نماذج نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة, إذ نجد أن تطور هذه العقود ناتج عن سعي البنوك الإسلامية إلى فهم تعاليم الشريعة الإسلامية والقوانين المحلية, وكذلك إلى احتياجاتها الراهنة, وان عدم وجود عقود موحدة وعدم توافر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر, تزيد من حدة المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية.[55]
- **الخطر الأخلاقي:** يرى الكثير من الباحثين أن الخطر الأخلاقي يكمن في عمليات المضاربة التي نجد تصرف الوكيل فيها في غير صالح الأصيل, أو إخفاء بعض المعلومات من طرف الوكيل قصد الحصول على بعض المنافع بدون وجه حق.[56]

---

[54] الأخضر لقليطي, **مرجع سابق.**

[55] **نفس المرجع اعلاه.**

[56] كمال رزيق, **مرجع سابق, ص 09**.

- **خطـر الثقـة:** قـد يكـون خطـر الثقـة نـاتج عـن سـوء ظـن المـودعين (المستثمرين) فـي أن البنـك مقصـر فـي استثمار هذه الأمـوال وذلـك فـي حـالات كـأن يكـون معـدل العائـد المـنخفض للبنـك الإسـلامي متقاربـا مـع متوسط العائد في السوق المصرفية, ومن جهة أخرى قد تنتج مخاطر الثقـة عـن اختـراق البنـوك الإسـلامية للعقـود التـي تربطهـا بالمتعـاملين معها.[57]

3. البنوك الالكترونية

1.3. مفهوم البنوك الإلكترونية

هنـاك علاقـة بـين البنـك الالكترونـي و الكمبيـوتر الشخصـي، لـذلك تعـرف ببنوك الانترنت أو بنوك الويب **Banking) Internet**) أو (**Banking Web**) ، فإنهـا لـم تأخـذ كافـة سـماتها ومحتواهـا مـن مفهـوم بنـك الكمبيـوتر الشخصـي المتقدم الإشارة إليه ، فالبرمجيات التي تشغل البنك الالكترونـي ليست موجودة في نظـام كمبيوتر الزبون ، والفائدة من ذلك كبيرة ، فالبنك أو مزود البرمجيات ليس ملزمـا بإرسـال الإصدارات الجديدة والمتطورة من البرمجيات للعميل كلما تم تطويرها ، ويمكن بفضل ذلك أيضا أن يدخل العميل إلـى حسـاباته و إلـى موقـع البنـك وخدماتـه من أي نظـام آخـر فـي أي مكـان أو أي وقت وليس

[57] الأخضر لقليطي, **مرجع سابق**.

فقط من خلال حاسوبه الخاص كما هو الحال في فكرة البنك المنزلي أو البنك على الخط .

كما أن تعلم استخدام البرمجيات لم يعد متطلبا كالتز ام على البنك ، فالموقع يتيح ذلك والعديد من مواقع البرمجيات الشبيهة تقدم مثل هذا التعريف ، وفوق ذلك كله فان البنك عبر الانترنت ، أو بنك الموقع ، يتيح مداخل للزبون باتجاه مواقع حليفة أو شبيهة أو مكملة لخدماته ، كمواقع إصدار وإدارة البطاقات المالية مأ أو، من المعلومات المتبادلة ، أو مواقع مؤسسات شهادات التعاقد والتوثيق، أو مواقع تداول الأسهم أو أي مواقع أخرى تقدم أي نمط أو نوع من الخدمات المالية أو الاستشارية عبر البنك المستضيف أو شركائه.[58]

2.3. أنواع بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر

يمكن ايجازها فيما يلي[59]:

1.2.3. البطاقة البنكية الإلكترونية

بحيث تعطى هذه البطاقة من قبل البنك الوطني الجزائري مجانا عند فتح حساب وبمدة صالحية ثالثة سنوات، تستخدم لدفع ثمن المشتريات سواء من

[58] مداح عرايبي الحاج, بارك نعيمة, **أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكتروني ة في الوطن العربي الواقع والآفاق**, مجلة الاقتصاد الجديد, العدد 2, جامعة خميس مليانة, الجزائر, ص ص 59-60.

[59] كواشي حنان, قدي عبد المجيد, **نحو تشخيص واقع التجارة الالكترونية في الجزائر**, مجلة الاقتصاد الجديد, المجلد 33, العدد 1, جامعة خميس مليانة, الجزائر, , ص ص 563-564.

خـلال المحـلات التجاريـة أو المتـاجر بواسـطة الأنترنـت أو أجهـزة الـدفع الإلكترونـي فـي أي وقـت علـى مـدار 24 سـاعة فـي اليـوم، كمـا تسـمح بسـحب الأموال من أي ماكينة سحب آلي، وتحويل وتلقي الأموال من أي شخص، وهي علـى نـوعين؛ البطاقـة الكلاسـيكية والبطاقـة الذهبيـة، يختلفـان بـاختلاف الراتـب الخاص بصاحبها.

2.2.3. البنكية الدولية البطاقة carte visa:

يقدمها البنك الوطني الجزائري، تسمح بإجراء مختلف المعاملات أثناء السفر خارج وداخل الجزائر، كدفع ثمن المشتريات أو سحب الأموال من أي مكان عن طريق الأنترنت أو جهاز الدفع الإلكتروني، تبلغ مدة صالحية هذه البطاقة 24 شهرا .

3.2.3. بطاقة الدفع الإلكتروني CIB:

هـي بطاقـة الكرتونيـة موصـولة مباشـرة بالحسـاب الشخصـي للزبـون يتيحهـا بنـك التنميـة المحليـة، لاجـل الاسـتخدامات لسـحب الأمـوال مـن خـلال أي ماكينـة سحب آلي، كما يمكن دفع ثمـن المشـتريات أو الاطـلاع علـى الحسـاب مـن خـلال الأنترنت. تبلغ صـالحية هذه البطاقة عامين مع قابليـة التجديد بشكل أوتومـاتيكي، نميز فيها نوعين:

- **بطاقة الكلاسيكية CIB.**
- **وبطاقة الذهبية CIB .**

4.2.3. بطاقات الدفع من خلال الأنترنت

وهي على عدة أنواع؛ كبطاقة الماستر كارد **Master card** التي تمكن الزبون من دفع قيمة مشترياته عند التسوق من المتاجر الإلكترونية سواء عن طريق أجهزة الدفع أو من خلال الأنترنت، يتم استخراجها بالتوجه للموقع الرئيسي ل **Master card** ومأل جميع البيانات المحددة لهوية المستخدم من أجل الإجراءات الأمنية، بالإضافة إلى بطاقة **Mint** تسمح بإجراء عمليات الدفع بطريقة الكترونية عبر الأنترنت، عند شراء المنتجات واستقبال الخدمات الرقمية، وبطاقة **card one** التي تستخدم في عمليات الشراء من خلال الأنترنت والدفع الإلكتروني، حيث يقوم المستخدم بفتح حساب في موقع وان كارد مجانا، ليتمكن بعدها من استخدام البطاقة عند شحنها بالنقود المالية. أما بطاقة **Neosurf** فتوفر وسيلة فورية إيداع الأموال بأمان في حساب **Ecoaccount** الخاص بالمستخدم، كما يمكن استخدامها في الدفع الإلكتروني في الجزائر.

5.2.3. الذهبية البطاقة

وهي بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر ومطابقة لمعيار الأمان الدولي EMV، تمكن حاملها من إجراء مختلف العمليات عبر كامل أرجاء القطر

الجزائري كسحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية، دفع الأموال، تسديد الفواتير، تحويل الأموال، تعبئة رصيد مكالمات الهاتف النقال، وذلك في حدود المبالغ القصوى المحددة، كما تستخدم للاطلاع على رصيد الحساب، طلب إعداد كشف مصغر عن العمليات ال 10 الأخيرة التي تم إجراؤها بواسطة البطاقة، طلب دفتر الصكوك، دفع وتسديد قيمة المشتريات و/ أو الخدمات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني.

3.3. خصائص وأهمية البنوك الالكترونية

تتميز البنوك الالكترونية بالخصائص التالية :

- أوقات العمل: من أهم ما تتميز به هذه البنوك تقديم خدمات دون تقيد بالوقت.
- كيفية الاتصال بالبنوك: يقوم بها العميل من أي مكان عن طريق الانترنت.
- اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات.
- تكمن أهمية إمكانية تسليم بعض المنتجات الكترونيا .

4.3. أهميتها

- توفر معلومات بشكل يحقق الشفافية والمعرفة ويقضي على الغش والسرقة.

- حصـول العمـلاء علـى خـدمات متنوعـة كـالتعرف علـى معـاملاتهم، أرصدتهم وحساباتهم.
- تحدد أنواع قنوات التوصيل البديلة لكل خدمة ولكل نوع من المتعاملين.
- هـي مكـان للحـل المبنـي علـى المعلومـة الصـحيحة، مؤسسـة للمشـورة ولفـتح آفـاق العمـل، مكـان لغـرض الاسـتثمار، مكـان للخدمـة الماليـة السـريعة بأقـل تكلفـة ولـلإدارة المتميـزة لاحتياجات الزبون.

وهناك أهداف أخرى تسعى إلى تحقيقها البنوك الالكترونية وهي:

- تحديد أسلوب بيع أو تقديم الخدمات لكل مجموعة من العملاء.
- تحديد قنوات الاتصال والوسطاء لكل خدمة.
- تحديد أنواع قنوات التوصيل البديلة لكل خدمة ولكل نوع من المتعاملين.
- تحديـد كيفيـة التـرويج للخـدمات المصـرفية الجديـدة بالكتـالوج الالكترونـي.[60]

3.4. أنواع البنوك الالكترونية

هناك ثلاثة صور أساسية للبنوك الالكترونية على الانترنت:

[60] بحوصي مجذوب, سفيان بن عبد العزيز, **واقع وافاق البنوك الالكترونية مع الاشارة الى مستقبلها في الجزائر**, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية, المجلد 6, العدد 2, جامعة الوادي, الجزائر, ص ص 212-213.

- **الموقع المعلوماتي Informational :** يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي، ويتمثل في المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية، ومن خلاله فان البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.
- **الموقع التفاعلي أو الاتصالي Communicative :** ان هذا الموقع يسمح بنوع ما من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات .
- **الموقع التبادلي Transactional :** حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارته وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية ، وما هو ملاحظ في واقع العمل المصرفي الالكتروني ، فإن غالبية البنوك في العالم قد أنشأت بشكل أو بآخر مواقع معلوماتية تعد من قبيل المواد الدعائية ، واتجهت معظم المواقع إلى استخدام بعض و سائل الاتصال التفاعلي مع الزبون ، على عكس المواقع التبادلية ، التي لا تزال اتجاهات البنوك نحوها تخضع لاعتبارات عديدة ،

فهذه المواقع تعني قدرة الزبون على التعامل مع الخدمة المصرفية عن بعد ومن خلال الانترنت.[61]

الشكل رقم (04): التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية

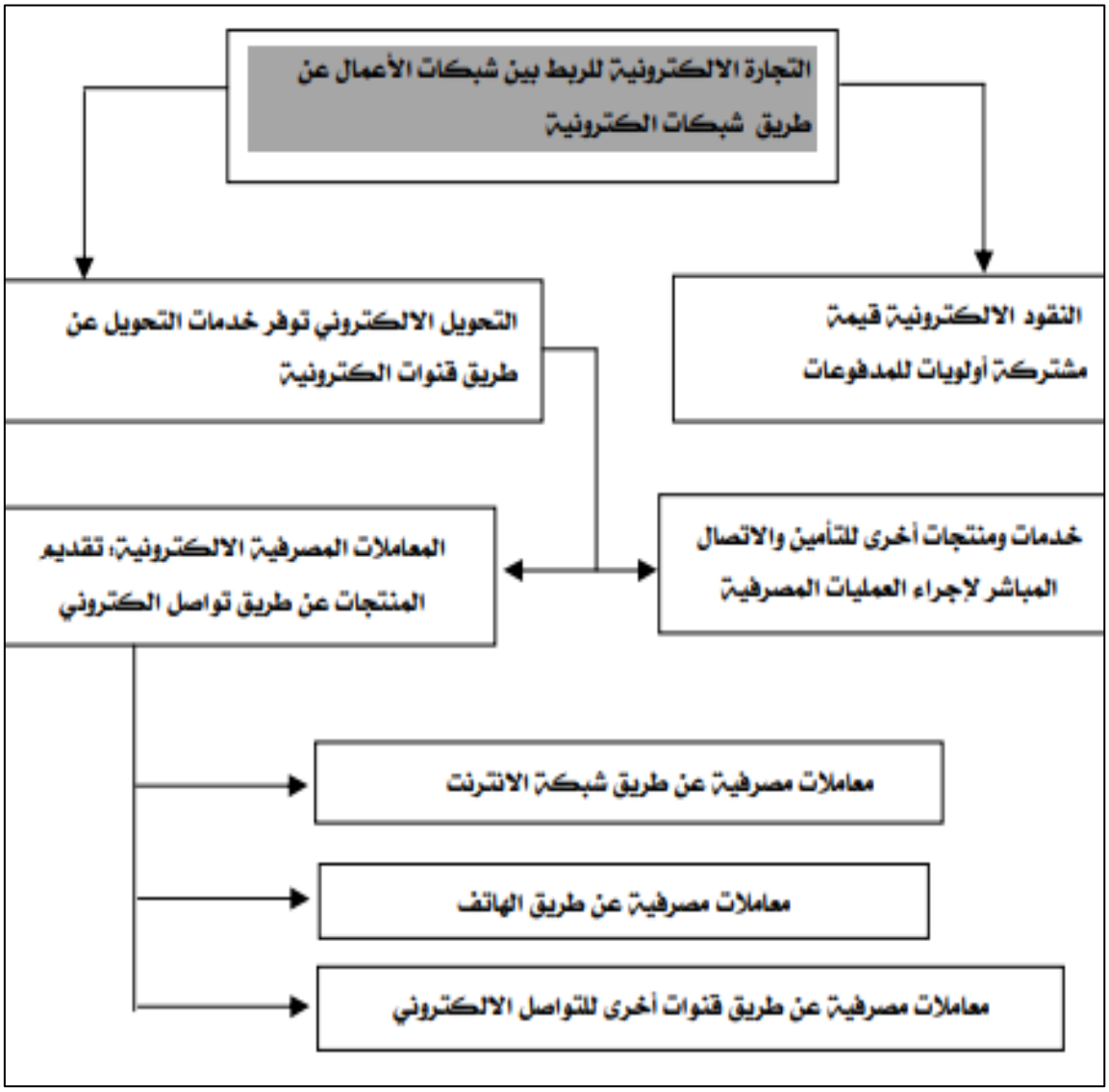

المصدر: بحوصي مجذوب, سفيان بن عبد العزيز, **مرجع سابق**, ص 217.

[61] مداح عرايبي الحاج, بارك نعيمة, **أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكتروني ة في الوطن العربي الواقع والآفاق**, مجلة الاقتصاد الجديد, العدد 2, جامعة خميس مليانة, الجزائر, ص ص 62-61.

الاسئلة والتقييم

- ماذا نقصد بالتحرر المالي؟
- ما الفرق بين البنوك التجارية والبنوك الشاملة؟
- هل يمكن ان تكون البنوك الاسلامية نفسها بنوك شاملة؟
- هل البنوك الالكترونية اصبحت ضرورة حتمية ام خيارا في الوقت الحالي ولماذا؟
- هل لديك بطاقة دفع الكترونية وهل هي مجدية؟
- كيف يمكن الربط بين المعاملات الالكترونية التجارية والمالية؟

قائمة المراجع

قائمة المرجع:

1. الطاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الرابعة, 2005.
2. دادة دليلة, **الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي, -دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010-,** رسالة ماجستير, تخصص محاسبة وجباية, قسم العلوم التجارية, جامعة ورقلة, 2013.
3. عاطف عبد المنعم, وآخرون, **تقييم وادرة المخاطر**, مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث, كلية الهندسة, جامعة القاهرة, 2008م.
4. بحوصي مجذوب, سفيان بن عبد العزيز, **واقع وافاق البنوك الالكترونية مع الاشارة الى مستقبلها في الجزائر**, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية, المجلد 6, العدد 2, جامعة الوادي, الجزائر.
5. بخزاز يعدل فريدة. **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ط (04)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
6. بلقاسم ميموني, محمد قراش, **التحليل المالي ودوره في تقييم نشاط المؤسسات البنكية**, المجلة الدولية للاداء الاقتصادي, المجلد الثالث, العدد الثاني بومرداس, 2020.
7. بن عامر زبير, **دور التحليل المالي في تقييم اداء المصارف الاسلامية الجزائرية,** مجلة المهل الاقتصادي, المجلد الثالث, العدد الثاني, جامعة الواد, الجزائر, 2020.
8. بن عبيد فريد, **مطبوعة في مقياس الاقتصاد البنكي**, ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي, قسم الاقتصاد, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, 2015-2016.
9. بنابي فتيحة, **علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية**, مجلة معارف, المجلد 12, العدد 22, 2017.
10. بوالكور نور الدين، **الاقتصاد البنكي**، مطبوعة مطبوعة موجهة لسنة ثالثة نقدي وبنكي، قسم الاقتصاد، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2020-2022.
11. بورقبة شوقي, **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية مقارنة-** أطروحة دكتوراه (غير منشورة), قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, جامعة فرحات عباس, سطيف, الجزائر, 2010-2011.
12. بوسنة كريمة. **البنوك الأجنبية كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –دراسة حالة البنوك الفرنسية-**، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر،2011/2010.
13. حربي محمد عريقات, سعيد جمعة عقل, **التأمين وإدارة الخطر – النظرية والتطبيق- ,** دار وائل للنشر, الأردن, الطبعة الأولى, 2008.
14. رفيق يونس المصري, **المصارف الإسلامية** , مركز النشر العلمي, جامعة الملك عبد العزيز, السعودية, (دون ذكر سنة النشر).
15. سحنون محمد, **دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي**, مطبعة جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر, 2003-2004.
16. سعد الدين محمد الكبّي, **المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام,** المكتب الإسلامي, بيروت-دمشق-عمان, الطبعة الأولى, 2002, ص ص 305 306.
17. سليمان ناصر, عبد الحميد بوشرمة, **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**, مجلة الباحث, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, العدد 07, 2009-2010.
18. شاكر القزويني, **محاضرات في اقتصاد البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, الطبعة الخامسة, 2011.
19. شاكر القزويني. **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ط (04)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2003.

20. ضيف احمد، **الاقتصاد البنكي المعمق**، مطبوعة موجهة للماستر اولى نقدي وبنكي، قسم الاقتصاد، جامعة البويرة، الجزائر، 2020-2021.
21. عبد الله على الصيفي, **التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية**, مداخلة مقدمة إلى مؤتمر التأمين التعاوني, أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه, الجامعة الأردنية, الأردن, 11-12/افريل/2010.
22. عمي سعيد حمزة، **محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي**، موجهة لثالثة ليسانس، تخصص نقدي وبنكي، قسم الاقتصاد، جامعة غرداية، الجزائر، 2021-2022.
23. عيد احمد ابوبكر, وليد إسماعيل السيفو, **إدارة الخطر والتأمين**, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, الأردن, 2009.
24. فشار جميلة, البنك المركزي, مجلة افاق للعلوم, المجلد الاول, العدد الثالث, جامعة الجلفة, 2016.
25. كمال رزيق, **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**, مداخلة مقدمة إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية, النسخة الرابعة, مركز البيان للهندسة المالية, السودان, 05-06/افريل/2012.
26. كواشي حنان, قدي عبد المجيد, **نحو تشخيص واقع التجارة الالكترونية في الجزائر**, مجلة الاقتصاد الجديد, المجلد 33, العدد 1, جامعة خميس مليانة, الجزائر.
27. ليلى عمري, سمير يحياوي, **اثر استقلالية البنك المركزي غلى فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم, مع الاشارى لحالة الجزائر**, مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات, المجلد الثاني, العدد الثاني, 2017.
28. محمد جودت ناصر , **إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق**, دار مجدلاوي للنشر, الأردن, الطبعة الأولى, 1998.
29. محمد رفيق المصري, **التأمين وإدارة الخطر- تطبيقات على التأمينات العامة-** , دار زهران للنشر والتوزيع, الأردن, 2009.
30. محمود حسين الوادي, وآخرون, **الاقتصاد الإسلامي**, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الأردن, الطبعة الأولى, 2010.
31. مداح عرايبي الحاج, بارك نعيمة, **أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكتروني ة في الوطن العربي الواقع والآفاق**, مجلة الاقتصاد الجديد, العدد 2, جامعة خميس مليانة, الجزائر.
32. نوال بن خالدي, **الاقتصادي البنكي**, مطبوعة لطلبة ليسانس نقدي وبنكي, قسم الاقتصاد, جامعة تلمسان , 2020-2021.
33. الأخضر لقليطي, **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية – دراسة ميدانية**, متاح على الموقع التالي: http://www.slideshare.net/fatehfateh/ss-33163733 تاريخ الاطلاع:
34. Maarten R. C. van Oordt, **Credit Risk Transfer and Bank Insolvency Risk**, Financial Stability Department, Bank of Canada, 2017.
35. Paul-henry Delvaux, **les assurances de responsabilité**, Kluwer, 2006.